تأليف اللجنة التحضيرية للمؤتمر الوطني الاردني وشعاره :





لسان حال حزب الشعب الديمقراطي الاردني (حشد)

الثلاثاء ١٩٨/٦/١٥ العدد (٣٣٤) . الثمن (١٥٠) فلسا

اقرار مشروع برنامج الاصلاح والانقاذ الوطني والجلسة الختامية في ٢٥ تموز القادم

اعلان الشروع في الحوار الشعبي حول مشروع البرنامج السياسي في مؤسسات المجتمع المدني لجنة تنفيذية من ٣٤ شخصية مؤسسية

الاهالي ـ عمان

عقدت اللجنة التحضيرية للمؤتمر الوطني الاردني اجتماعها الاول يوم ١٣/٦/١٩٩٨ في مقر حزب جبهة العمل الاسلامي .

وقد حضر الاجتماع مئة عضو يمثلون مختلف فعاليات المجتمع المدني الاردني من مختلف القطاعات والمحافظات واقرت البرنامج السياسي باسم « برنامج الاصلاح والانقاذ الوطني » واتخذت قرارات اخرى عديدة تتعلق بالمؤتمر ومن بينها تحديد موعد اولي للجلسة الختامية للمؤتمر في ٢٥ تموز الذي يصادف ذكرى مرور ٧٠ عاما على انعقاد المؤتمر الوطني الاردني الاول الذي عقد في مقهى حمدان في عمان .

وقد انتخبت اللجنة التحضيرية لجنة تنفيذية وحددت مهامها ، وكلفتها بالشروع الفوري بالحوار الشعبي الوطني حول المؤتمر وبرنامجه واهدافه . كما اقرت شعار المؤتمر الرئيسي وهو « نحو اردن عربي حر وقوي » .

وقد انتخبت اللجنة التحضيرية (التي قررت ان تكون عضويتها مفتوحة للمؤسسات الشعبية التي توافق على البرنامج السياسي وقراراتها المتخذة) لجنة تنفيذية مؤلفة من ٣٤ عضوا على النحو التالي :

عبد اللطيف عربيات امين عام حزب جبهة العمل الاسلامي ، تيسير الحمصي امين عام حزب البعث العربي الاشتراكي ، فؤاد دبور نائب امين عام حزب البعث التقدمي ، بريك الحديد امين عام حزب جبهة العمل القومي ، محمد الزعبي امين عام حزب العمل القومي (حق) ، د . محمد العوران امين عام حزب الارض العربية ، نائل بركات امين عام الحزب التقدمي ، سالم النحاس امين عام حزب الشعب الديمقراطي الاردني (حشد) ، د . منير حمارنة امين عام الحزب الشيوعي الاردني ، د . سعيد ذياب امين عام حزب الوحدة الشعبية الديمقراطي الاردني (وحدة) ، ملحم التل امين عام حزب الجبهة العربية الاردنية الدستورية (دستورية) ، محمد فيصل المجالي امين عام حزب الانصار العربي ، محمد العامر حزب الحركة القومية الديمقراطية ، عبد المجيد ذنيبات امين عام جماعة الاخوان المسلمين ، سليمان عرار امين عام حزب المستقبل .

والاساتذة الاخوة : حمد الفرحان ، رزق البطاينة ، بهجت ابو غربية ، احمد عبيدات ، طاهر المصري ، نجيب الرشدان ، نزيه عمارين ، حاكم الفايز ، د . سعيد ابو ميزر ، ليث شبيلات ، جميل ابو بكر ، ماجد الخصاونة ، توجان فيصل ، د . عيدة المطلق ، امنة الزعبي ، حارث فخري عيسى ، احمد فريحات ، م . حسني ابو غيدا وممثل عن قطاع العمال .

كما اقرت اللجنة التحضيرية ان تجتمع اللجنة التنفيذية وتباشر عملها فورا ويكون على راس جدول اعمالها وضع خطة عمل جماهيري في اطار الالية التي اقرتها لانعقاد المؤتمر الوطني الاردني ، وقررت عقد مؤتمر صحفي في اقرب فرصة لعرض منجزات اللجنة التحضيرية .

ان اهم ما صدر من قرارات عن هذا الاجتماع هو القرار رقم (١) الذي نصه ما يلي :

« تعلن اللجنة التحضيرية للمؤتمر الوطني الاردني عن الشروع في اعمال المؤتمر الوطني الاردني حسب الاليات التي يتم اقرارها وانتخاب المندوبين للمؤتمر واليات التمثيل وتعلن عن طرح برنامج الاصلاح والانقاذ الوطني بصفته مشروعا للجلسة الختامية ، وتقرر فتح ابواب الحوار الشعبي والنقاش العام حوله ، بين كافة ابناء شعبنا الاردني في مختلف المواقع الحزبية والنقابية والمنظمات الشعبية والمدن والقرى والمخيمات للمشاركة في اعمال المؤتمر الوطني الاردني وحتى انجاحه .

انظر كلمة اللجنة التنفيذية ص ٧

اقراء في هذا العدد

رأي الاهالي

بعد ٧٠ عاما على المؤتمر الوطني الاول

بانعقاد الاجتماع الاول للجنة التحضيرية للمؤتمر الوطني الاردني ، تكون اعمال المؤتمر قد بدات ، خصوصا وانه قد تم تحديد مهام اللجنة التحضيرية ، واليات عملها ، واليات انعقاد المؤتمر وطرق اختيار المندوبين ، والشعار الرئيسي للمؤتمر ، ولجنته التنفيذية ، وهويته الوطنية واهدافه وبرنامجه السياسي ، وليس مستغربا ان يتم تحديد كل ذلك في جلسة واحدة من ٣ ساعات وبحضور ١٠٠ مندوب عن مؤسسات المجتمع المدني من الاحزاب والنقابات المهنية والعمالية والهيئات الاجتماعية القطاعية والنقابية والثقافية المختلفة ، في ظل الاحتقان الشعبي العام حيال السياسات الحكومية .

ويأتي انعقاد هذا الاجتماع وبالنتائج التي تنشرها الاهالي بهذا العدد اجابة صريحة وواضحة على السؤال الذي يطرحه المواطنون كل صباح .. ومفاده اذا كانت الحالة قد وصلت الى هذا الحد من التدهور ، فكيف يمكن ان نواجه الامر في ظل الهجوم الشامل للسلطة على الشعب ، ومصالحه الوطنية والقومية !؟

لقد حددت اللجنة التحضيرية اسلوبا مبدعا في العمل الوطني ، يتم تبنيه للمرة الاولى ليس في الاردن فقط ، وانما في جميع الاقطار العربية كما اكد الدكتور عبد اللطيف عربيات في كلمته الترحيبية . فللمرة الاولى يجري العمل بوعي بان انعقاد المؤتمر الوطني الاردني هو عملية بنائية تبدأ بالمدماك الاول فالثاني وهكذا ضمن تصور مدرك ومقر ، ويستوعب تباعا .. طاقات القادرين على البناء والراغبين فيه . ولانه يتصف بهذه السمة فانه لا يشترط انخراط الجميع في بناء المدماك الاول من الدعوة الاولى .. ولكنه يتوقع وعن جدارة ان يتراكم انخراط المترددين او المتشككين او الخائفين او المستجيبين للقمع والاضطهاد او اصحاب الحسابات الصغيرة امام المخاطر الكبيرة التي تحيق بالوطن والمواطن وبهم ، وبمصالحهم .. ان يتراكم انخراطهم في المدماك الثاني او الثالث او الرابع حتى انتهاء البناء .. الذي هو مضمون المؤتمر الوطني وشكله كما سيتكرس في الخامس والعشرين من تموز القادم الذي يحيي فيه ابناء الشعب الاردني انعقاد المؤتمر الوطني الاردني الاول قبل ٧٠ عاما بالتمام والكمال .

هل هنالك من طريق اخر للتصدي للتسوية السياسية على جميع الجبهات !؟ نحن لا نعتقد ذلك .. فقد ان الاوان للاصلاح بطريقتين : اصلاح حال القوى المتضررة من التسوية ومستحقاتها ومقابلها ، من اجل اصلاح الاوضاع الداخلية وصولا للخلاص الوطني .

لقد نقلت قرارات اللجنة التحضيرية القول والشعارات والخطاب السياسي الى مرحلة العمل وبناء مدماك فوق مدماك وصولا الى الجلسة الختامية للمؤتمر الوطني الاردني التي ستقر بصورة رئيسية برنامج عمل وطني لوقف التدهور العام .

« دعوة »

بقلم : تريز الريان

في الازمات الخانقة والحادة فقط ، تبدأ عجلة العمل السياسي العربي بالتحرك والدوران .

جولات لعمرو موسى . وفي ام الدنيا ، النيل والاهرامات وصحن الفول ثوابت ابدية راسخة ، لا تعرف او تعترف بمعاهدات او اتفاقات ، ولا تقبل اي هوان .

وجولات لامراء الخليج ، المحار يغرق والنفط يضيع ، والعباءة لا تدفئ او تستر والصحراء ظمأى كما كانت ابدا ، ونحن نجوع .

وبردى يحلم ويتثاءب ، ويغطيه الصفصاف والحزن والانتظار .

الاتصالات بين كل العواصم لا تتوقف ، الكل يريد القمة ، الكل يحتاجها ، فالازمة شاملة وعميقة ، وكل شيء يغلي وقابل للانفجار .

والخلاف على الموعد والمكان !

والموعد من يقرره ؟ ! اليس ما يجري مهزلة ؟

اما المكان ، ما رايكم ؟ فنحن نقترح عليكم صادقين ان تعقدوا قمتكم في مدينتنا الصغيرة (مادبا)

سنقدم لكم اعلى قمة لدينا ، تتوسط العالم وتجاور الشمس ، انها قمة « نبو » انها نفس القمة التي وقف عليها النبي موسى ليدل ابناء قومه على « ارض الميعاد » ، وباقي التاريخ من المجازر تعرفونه ، ومنها تستطيعون رؤية القدس ومدينتنا مادبا الان مزهرة ، السوسن وشقائق النعمان في كل مكان ، والجو نقي ومنعش ، ولا يتاثر ابدا بالمناخ الدولي ، انه مشبع برائحة البرتقال والزيتون ، تتخللها ريح من الغرب مع انين لعذابات والام شعب شقيق .

سنفتح لكم ابواب مادبا ، سترون وجهنا الساطع المشرق ، وعزمنا وارادتنا القوية ، ولن نخجل من فقرنا .

نريد استضافتكم لنقول لكم :

ـ القدس على مرمى حجر ، ايها المؤمنون .

ـ نريد منكم ان ينظر لنا العالم بشيء من الاحترام

ـ نريد اعمالا تعكس مصالحنا ومشاعرنا وطموحاتنا العميقة والمشروعة

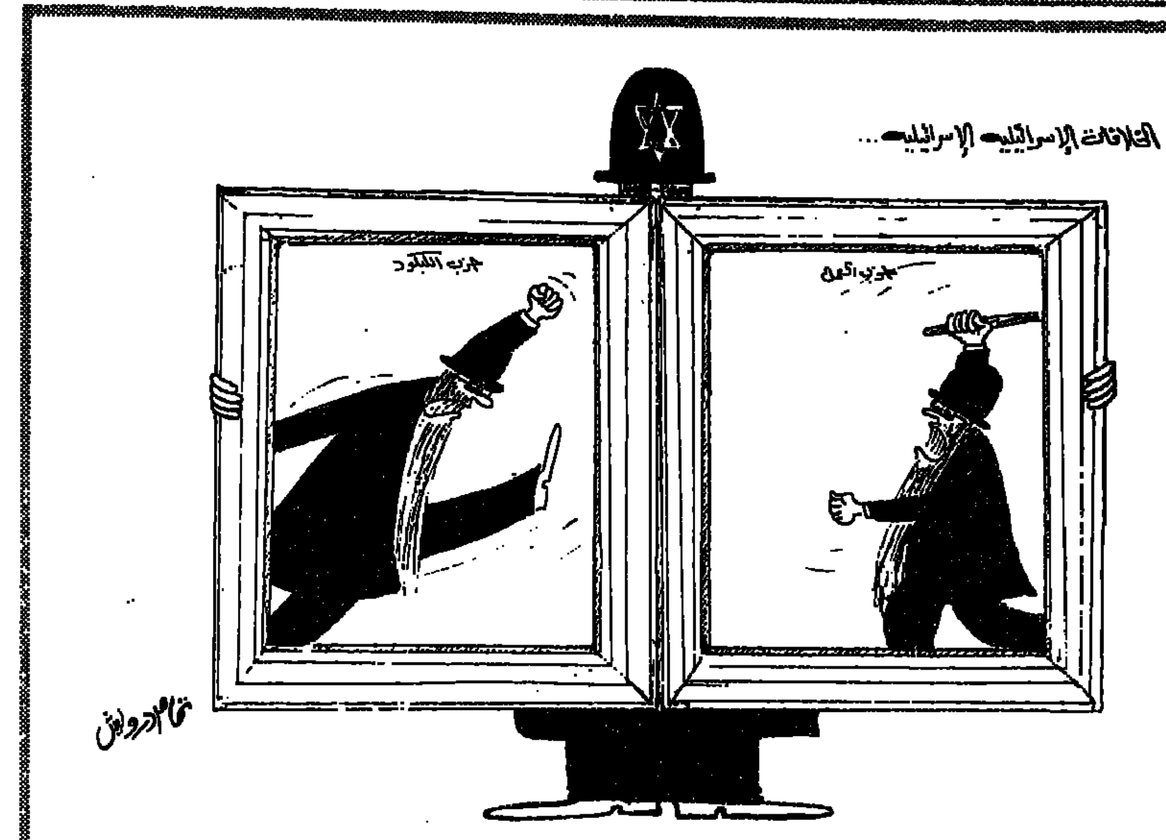
نريد استضافتكم هنا وعلى هذه القمة لتكون الرسالة للرأي العام المعادي واضحة ووضوح حقوقنا ، وثباتنا لن نتراجع كما يتوهم نتنياهو بل نتقدم الى اقرب النقاط ، وسنتقدم الى اصعب الخطوط ، ندعوكم صادقين لعقد قمتكم في مدينتنا الصغيرة والحبيبة مادبا ونعترف انكم ستلاقون بعض المنغصات : متسولون وباعة متجولون من العراق ، نعم من العراق !! وسياح يهود ، ومخيم للاجئين منذ خمسين عاما ، ولدينا من يسال عن ثروات الامة ، ولماذا نجوع !؟

ولدينا ايضا اغنياء ويمتلكون « الجمبد » واللحم البلدي والبرز الامريكي ، وستأكلون الشهي « المناسف » مجهزة على جمر مادبي لا ينطفئ .

دعوتنا صادقة فاهلا وسهلا بكم الان .

دعوتنا صادقة وهي النمل

دعوتنا صادقة



● عن الزميلة تشرين (السورية)

التفكير العلمي والتغيير الاجتماعي ٢/١

د . هشام غصيب

في اطار الفعاليات الثقافية والفكرية التي ينظمها الصالون الثقافي في نادي شباب الفحيص القى الدكتور هشام غصيب محاضرة تحت عنوان التفكير العلمي والتغيير الاجتماعي وذلك في ٣/٤/١٩٩٧ .. ومما يلي نص المحاضرة .

ابدأ بتدبر العنوان ، فهو في حاجة ماسة الى التفسير والتسويغ ، وهو مؤشر جلي على طارحة وطبيعة سائله . فلا استطيع تخيل شخص يطرح مثل هذا العنوان الا اذا كان ذا هاجس تنويري ، اي اذا كان معتنقا لما اسميه عقيدة التنوير ، قلب الحداثة الفكرية ، ومدركا لاشكالاتها وتناقضاتها . فهذا الربط المحكم بين التفكير العلمي والتغيير الاجتماعي هو سمة مميزة لعقيدة التنوير ، سواء في شكلها البرجوازي الثوري القديم ، الشكل الذي تبلور على ايدي برونو ومكيافيلي وبيكون وغاليليو وديكارت وهوبز ولوك وسبينوزا والماديين الفرنسيين وفولتير وروسو والمثاليين الالمان ، او في شكلها العمالي الثوري الحديث الممثل بماركس وانغلز . بل يمكن القول ان جوهر مشروع التنوير يكمن في هذا الربط المحكم بين التفكير العلمي والتحول الاجتماعي . هذا هو جوهر ما يسمى الحداثة . وقد اعلن هذا الجوهر بجلاء منذ لحظة تفجر الحداثة في القرن السادس عشر : اعلنته بصراحة برونو وميكافيلي وبيكون ، وتلاهم ديكارت وهوبز ، ثم لوك وسبينوزا ، ثم الماديون الفرنسيون وفولتير ، ثم كانط وفخته وهيغل ، حتى وصل اوجه المتكامل في ماركس وانغلز والتراث الماركسي عموما .. مسيرة متواصلة بزخم متزايد زلزلت العالم منذ القرن السادس عشر ، واحدثت فيه من التغيرات ما فاق ما احدثته الحقب السابقة مجتمعة . فلا عجب اذا ان كانت ردة الفعل عنيفة بالشكل الذي نراه اليوم ، ولا عجب ان تتناسى حدتها ، خصوصا بعد ان تضعضعت الحركة التي حملت راية عقيدة التنوير وتهاوت وانهارت في مركزها وانحسرت بتسارع مريع على الصعيد العالمي ، تاركة وراءها فراغا مرعبا اخذت تملؤه قوى الظلام واللاعقل شرقا وغربا . [illegible] واحسب انها ستزداد حدة في العقد القادم ، العقد الاول من القرن الحادي والعشرين .

وبالنظر الى ذلك كله ، فإن بحثنا في العلاقة بين التفكير العلمي والتغيير الاجتماعي هو في جوهره بحث في جانب اساسي من جوانب عقيدة التنوير ، تلك العقيدة الكونية الجديدة التي لا سبيل الى اغفالها ، وبخاصة من قبل عرب اليوم ، الذين هم احوج ما يكونون الى استيعابها نقديا في سياق عودتهم الى التاريخ ودخولهم الحاضر والمستقبل .

والسؤال الجوهري هنا : باي معنى يرتبط التفكير العلمي بالتغيير الاجتماعي في عقيدة التنوير ؟

١ ـ والملاحظة الاولى في هذا الصدد هي ان عقيدة التنوير تؤكد على ان العلاقة بين الطرفين علاقة جدلية ، اي ضرورية وتبادلية . فالواحد ينتفي من دون الاخر . فلا معنى للتغيير الاجتماعي من دون التفكير العلمي . كما ان التفكير العلمي لا يكون علميا اذا لم يكن يهدف الى التغيير الاجتماعي ، بل واذا لم يكن انعكاسا معرفيا للتغيير الاجتماعي . فالاخر يكون اقرب الى الفوضى والعشوائية منه الى التغيير في غياب التفكير العلمي . وقد ادرك بناة عقيدة التنوير هذه العلاقة الجدلية منذ مطلع الحقبة الحديثة . فها هو ذا فرانسيس بيكون يطرح شعاره المشهور في القرن السادس عشر : المعرفة قوة (قوة من اجل سيطرة الانسان على الطبيعة وعلى طبيعته وتاريخه . لقد طرحت عقيدة التنوير ممثلة ببيكون منذ البداية المعرفة بصفتها فعلا اجتماعيا تغييرا ، بصفتها قوة اجتماعية ثورية تهدف الى تغيير وضع الانسان ، واستنتج بيكون طبيعة المعرفة ومنهجها التجريبي من هذا الهدف وتلك الصفة تحديدا . فالعلاقة جدلية حقا بين البناء الداخلي للمعرفة العلمية وبين الهدف الثوري الاجتماعي . ونرى الشيء ذاته عند رينيه ديكارت ، ابي الفلسفة الحديثة ، فقد اعلن مشروعه لبناء علم كوني جديد ويقيني تعبيرا عن ارادة تاريخية جديدة هدفها تشكيل العالم وصنعه على شاكلتها . وانعكس ذلك في منهجه التحليلي التركيبي الذي يسعى الى تفكيك الموضوع من اجل اعادة تركيبه وفق ارادة التغيير . بل وانعكس ذلك ايضا على تصوره للذات والعقل . فالذات ارادة في جوهرها ، وكذا العقل . وكون العقل ارادة هو الذي يجعله اساسا للوجود . اذا ، مرة اخرى نجد هذا الربط الجدلي بين التفكير العلمي والتغيير الاجتماعي . ولكن ، لئن اقتصرت هذه العلاقة لدى بيكون وميكافيلي وديكارت على النخبة ، فقد اخذت فلسفة القرن الثامن عشر تنحو منحى ديمقراطيا شعبيا وتوسع الدائرة لتشمل قطاعات واسعة من الشعب . هذا ما ظهر بجلاء لدى فولتير وروسو وديدرو وغيره من الماديين الفرنسيين . وتنامى هذا الميل وتصاعد وترسخ في التربة الاوروبية في القرن التاسع عشر حتى وصل اوجه في ماركس وانغلز ولاسال ، الذين اعتبروا التحام النظرية العلمية بالجماهير الكادحة وحركتهم اساسا للتقدم والتغيير الاجتماعي الهادف . وسنعلق لاحقا بمزيد من التفصيل على طبيعة هذا الالتحام .(٢) اما الملاحظة الثانية فهي ان هناك ارتباطا جدليا ضروريا بين التفكير العلمي والانتاج الاجتماعي . ان كل انتاج اجتماعي يستلزم معرفة وينطوي على معرفة . ولكن ، لئن كان الانتاج ما قبل الراسمالي يعتمد الخبرة الحرفية (خبرة الصياد والراعي والفلاح والصانع) اساسا له ، اي المعرفة المنبثقة من الصدفة والخبرة ، فإن الانتاج الراسمالي يعتمد بحكم ديناميته الداخلية المعرفة العلمية اساسا له . لذلك ، يغدو التفكير العلمي في الراسمالية قوة انتاج رئيسية ومرجعية اساسية لاتخاذ القرارات والممارسة الانتاجية وغيره من الممارسات المجتمعية . فالراسمالية لا تدوم من دون تطوير متواصل ومتنام لوسائل الانتاج والتوزيع ، كما بين ماركس وانغلز في رائعتهما « البيان الشيوعي » ، الذي صدر عام ١٨٤٨ ، اي قبل ١٥٠ عاما من الان . لذا فانها لا تدوم من دون تقانة متسارعة النمو ، ولما كانت التقانة تجسيدا للمعرفة المطابقة للواقع ، فان تناميها المتسارع يستلزم معرفة علمية متسارعة النمو . لذلك كان لا بد من بناء المنهج العلمي على انقاض المناهج الاخرى وتحويله الى حركة اجتماعية جارفة والى قوة انتاج رئيسية ومرجعية اجتماعية اساسية ، وذلك منذ بدء الحقبة الحديثة ، الحقبة الراسمالية . فإعادة انتاج الراسمالية استلزمت وما زالت تستلزم ذلك .

بسرعة

الجبهة الديمقراطية : تدعو لترتيب البيت الفلسطيني واحياء الوحدة الوطنية

وجهت الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين نداء للشعب الفلسطيني داخل وخارج فلسطين ، والى القوى والفصائل من اجل العمل الحثيث لتحقيق الوحدة الوطنية بين الجميع تحت راية البرنامج المشترك ، وتحت قيادة منظمة التحرير الواحدة الموحدة لكل الشعب الفلسطيني . كما توجهت بالنداء ذاته الى ياسر عرفات للعودة الى بيت الوحدة الوطنية الجامعة لكل قوى الشعب .

فعلى ضوء الاستعصاءات المتتالية في عملية تسوية اوسلو الظالمة ، شدد سكرتير الاعلام في الجبهة الديمقراطية علي بدوان على الدعوة لاستراتيجية سياسية فلسطينية جديدة قبل الوصول الى القمة العربية التي قد تعقد خلال الفترة المقبلة ، وبقمة فلسطينية ـ فلسطينية اولا .

وقال ان الاستراتيجية السياسية الكفاحية الجديدة ضرورة وطنية لتوحيد كل الشعب على اساس البرنامج المشترك وفتح الطريق امام توليد اوضاع جديدة تسهم في اطلاق قوى الشعب الفلسطيني وطاقاته باتجاه انتفاضة جديدة متطورة ترغم الاحتلال مرة اخرى على التفكير بكل سياساته والنزول عند ارادة الشرعية الدولية .

ودعا الناطق باسم الجبهة الديمقراطية ياسر عرفات الى وقف كل عمليات التفاوض الراهنة فلا مفاوضات مع الاستيطان ، ولا تسوية ممكنة مع تمزيق الارض ونهبها والقفز عن قرارات وارادة الشرعية الدولية .

بالعضل

● يكتبها ابو جابر

كن هناك .. ايها الصاحب

اريد .. ان اكون هناك
حين يقع الزلزال
واريدك .. ان تكون معي
هناك ..
حين يقع الزلزال ،
ان نكون معا
لللا
ايها الساري ابدا
خارج الليل ..
في الفجر الدائم ،
لا تنظر خلفك
حتى لا تقتلك البشاعة :
الالاف من اكوام الجماجم ..
الجراح .. الارواح المشوهة ،
الارادات المسلوبة ..
العقول المستباحة ..
والعزائم التي كانت .
خراب .. مدّ من الغابات
المحترقة .. والاجساد المتفحمة
واعمدة الملح المشبعة
بالشك وعدم اليقين
والتعب .
جيف .. يتغذى عليها الدود
اولئك الذين تعرفهم
ايها الصاحب الحبيب
تعرفهم كيف يتاجرون
بالماساة ..
ليقولوا لنا :
« ها هي احلامكم !!! محطمة »
فلا تنظر خلفك
ايها الصاحب الحبيب
من صنعاء وبيروت وعمان
ودمشق والقاهرة والقرن
وبغداد .. وتونس ...
لا تنظر خلفك
حتى لا تقتلك البشاعة
اريدك ان تكون معي
هناك
حين يقع الزلزال
وتتهاوى اعمدة الشر ..
فلقد وعدك بذلك .
ولنكن هناك معا .

الحكومة تنفض غبار النسيان عن ضريبة الدخل المستحقة على ارباح المتاجرة بالعقارات

على طريقة الطالب الكسول الذي يؤجل دراسة المواد المقررة عليه ويفطن تقليب المئات من صفحات المواد قبل دقائق من دخوله لقاعة الامتحانات ، تذكرت الحكومة بأن قانون ضريبة الدخل الساري المفعول يعطيها الحق في جباية ضريبة دخل على الارباح التي يحققها الملاك واصحاب المكاتب العقارية والناجم عن المتاجرة بالشقق والمباني . واستنادا الى هذا القانون قرر مجلس الوزراء في جلسته الاخيرة تحصيل هذه الضريبة حيث اوعز الى دائرة ضريبة الدخل البدء في تحصيلها من المكلفين اعتبارا من السنة المالية ١٩٩٦ ، مطالبا وزارة المالية بأن تقوم من جهتها باعداد دراسة عن الارباح التقديرية التي تم تحقيقها في قطاع المتاجرة بالاراضي في الفترة الممتدة ما بين ٨٥ الى ٩٥ ليتم على ضوئها اتخاذ الاجراءات اللازمة .

ويقول خبراء اقتصاديون ان اغفال الحكومة في تحصيل هذه الضريبة في السنوات السابقة رغم وجود قانون يجيز لها فرض ضريبة على اي دخل يتاتى في المملكة لا علاقة له بآفة النسيان بل هو نابع من سياستها المالية الرامية الى توسيع قاعدتها الاجتماعية وبالتالي كسب ولاء ودعم الملاك العقاريين ، والحكومة حين تفطن فجاة لحقها في تحصيل الضريبة بصورة فجائية وبأثر رجعي فانها بذلك تعكس توجها جديدا يقضي بالتخلي عن حلفائها الطبقيين وصولا الى الاصلاحات الاقتصادية التي يصر عليها خبراء البنك الدولي ومن ابرزها تحسين الاداء الضريبي وزيادة الموارد المتاتية من الضريبة المفروضة على الدخل .

ويلاحظ المراقبون ان قرار مجلس الوزراء بفرض هذه الضريبة بأثر رجعي بدءا من ٩٦ انها دراسة وزارة المالية اعتبارا من ٨٥ ، ياتي في وقت تشتد فيه حاجة الخزينة لموارد مالية جديدة لتغطية نفقات لم تكن مرصودة اصلا في موازنة السنة الحالية ، كراتب الثالث عشر الذي تقرر صرفه في شهر حزيران الحالي وقيمته تصل الى ٢٦ مليون دينار ، ويضيف المراقبين بأن فجوة العجز في موازنة الدولة سوف تزداد اتساعا بانضمام الاردن لمنظمة التجارة الدولية في نهاية هذا العام وفقا للتصريحات الرسمية ، وقبوله بشروط العضوية التي تنص على الغاء الرسوم الجمركية على السلع المستوردة للسوق الاردني وتوفير الانسياب الحر ومعاملتها على قدم المساواة مع السلع الاردنية المنتجة محليا مما سيؤدي الى اي تقليص حصيلة الخزينة من عوائد الرسوم الجمركية وبالتالي تعويض خسائر الخزينة بفرض ضرائب جديدة ومباشرة على الدخل او بتحصيل ما تخلت عن تحصيله الحكومة في السنوات السابقة كالضريبة على ارباح المتاجرة في العقارات والتي تقدر قيمة بيوعاتها خلال العشر سنوات الاخيرة بثلاث مليارات دينار ولا تقل الارباح الناجمة عن المتاجرة بها عن ١٥٪ من هذه القيمة !!

مصير صندوق الاجيال

تعهدت الحكومة في وقت سابق بايداع حصيلة ما ستقوم ببيعه من مؤسسات القطاع العام والارباح الراسمالية الناجمة عن تخصيص نشاطها في صندوق اطلقت عليه اسم صندوق الاجيال مؤكدة في حينه بأن هذه الحصيلة لن تستخدم في تغطية نفقات جارية وراسمالية ، نافية بشدة بان يكون لديها مجرد النية لانفاقه على مشاريع مظهرية . فالقطاع العام الذي قدم خدماته للجيل الحالي باسعار رمزية ووفر لهم فرص عمل كبيرة لا يجوز ان يستاثر بحصيلته حين يباع لان الاولى بها هو الجيل القادم الذي لن يتمتع بخدمات هذا القطاع كما تمتع به من سبقه من اجيال .وخلافا لما وعدت به الحكومة فقد لاحظ الخبراء الاقتصاديون والمحللون الماليون لسياسات الحكومة وبرامجها الاقتصادية والمالية . بان عوائد ما يتم بيعه من موجودات القطاع العام للراسماليين محليين وخارجيين لا تذهب الى صندوق الاجيال بل تهدر اما في نفقات جارية او تستمر في مشاريع مظهرية ويستشهد المراقبون بما نشرته « العرب اليوم » من تفاصيل مالية حول المبالغ الطائلة التي تحملتها الخزينة من اجل اقامة مشروع مباني السفارة الاردنية في لندن ، وخلافه من استثمارات لم تتطرق الى ماهيتها الصحيفة حيث وصل حجم ما انفقته من اموال الى ١٠٠ مليون دينار ، مؤكدين بانه لا يتلاءم مع القدرات المالية الشحيحة للاردن ولا مع حالة العجز المالي المستديم الذي تعاني منه خزينة الدولة ولا مع سياسة رفع الدعم عن المواد الغذائية الاساسية .ويقول المراقبون ان الحكومة التي لا تتورع عن انفاق هذا المبلغ الضخم دون ان يكون له اي عائد استثماري لا يحق لها ان تقوم بتسريح الالاف من مستخدميها بحجم ضغط النفقات ، او برفع الدعم عن المواد الغذائية بذريعة عجز الموازنة ، كما ان الحكومة التي تبدد جزءا من الدخل لاغراض مظهرية لغير مؤهلة لحل مشاكل البطالة التي يعاني منها في ظل الهدر المالي وانخفاض المساعدات الخارجية الى ادنى مستوياتها اكثر من ٢٦٠٪ من مجموع القادرين على العمل !!

سوق العمل الاردني يستوعب ٧٠٠ الف عامل وافد ويلفظ ٤/١ مليون عامل اردني

الاهالي - كتب محرر الشؤون العمالية

بمناسبة قرب انعقاد المؤتمر الوطني الذي تنظمه الحكومة لمعرفة اسباب ظاهرة البطالة ، اورد وزير التنمية الادارية ارقاما جديدة حول حجم العمالة الوافدة في سوق العمل الاردني حيث ذكر بان عددها يصل الى ٧٠٠ الف عامل يعملون في مجالات العمل الانتاجية والخدمية المختلفة .ويقدر خبراء اقتصاديون الكلفة السنوية التي يتحملها الاقتصاد الوطني لتغطية رواتب واجور هؤلاء العمال تاهيك عن كلفة المياه والمعالجات الطبية وغيرها من الخدمات التي يستفيدون منها باسعار مدعومة ، بمليارى دينار اردني يتم تحويل نصفها الى خارج دورة الدخل الوطني .ويتفق الخبراء الاقتصاديون بان الفائدة التي يجنيها الاقتصاد الوطني في مجال تراكمه يتمثل بما ينتجه العمال الوافدون في القطاع الزراعي ، وبمقارنة بمخرجات العمالة الوافدة من العملات الصعبة والتي لا تقل عن مليار دينار سنويا فان الاضافة التي يحققها العمال الوافدون في قطاع الزراعة تعتبر اضافة رمزية اذا اخذنا بعين الاعتبار ان التراكم في هذا القطاع يعتمد اساسا على ادوات واجهزة ومعدات زراعية حيث لا تتعدى مساهمتهم السنوية في التراكم الزراعي ٥٠ مليون دينار فيما تقوم عناصر الانتاج الاخرى كرأس المال العامل والمعدات والارض بالجزء الاكبر في عملية التراكم الانتاجي .ويؤكد الخبراء الاقتصاديون ان اغراق سوق العمل الاردني بالعمالة الوافدة ومن ثم استيعاب الجزء الاكبر منهم في مرافق خدمية لا تحقق كما هو معروف تراكما للدخل الوطني كالمهن الهامشية مثل (الكناسة وبيع الملابس العتيقة وتجارة الرصيف والعمل في الافران والمطاعم والفنادق الخ ، هذه الظاهرة لا تمثل العامل الاستنزافي الوحيد للدخل الوطني .

الى جانب ذلك فان اشباع سوق العمل بالعمالة الوافدة كان احد العوامل الطاردة للعمالة الاردنية وبالتالي الى تفاقم ظاهرة البطالة ويستشهد الخبراء بهذا الصدد بالدراسة الميدانية التي نفذها مركز الدراسات الاستراتيجية التابع للجامعة الاردنية حيث اكدت بان نسبة العاطلين من العمال الاردنيين تصل الى ٢٥٪ من اجمالي القادرين على العمل اي ما يعادل ٢٠٠ الف عامل اردني ، وفي ضوء ذلك ابدى الخبراء مخاوفهم من زيادة عدد العاطلين مع انتهاء موسم امتحانات التوجيهية حيث سيتم تخريج ١٠٠ الف طالب ربعهم سيتم استيعابهم في الجامعات الحكومية والخاصة وثلاث ارباعهم سيتوجهون الى سوق العمل بحثا عن لقمة العيش ولا يرى الخبراء فائدة من انعقاد مؤتمر وطني لمعالجة البطالة تشرف عليها الحكومة باعتبار ان العامل الاساسي في تفاقم مشكلة البطالة ان وزارة العمل هي الجهة الوحيدة التي تنظم سوق العمل في حين ان احتواء هذه المشكلة والحد منها يكمن في انشاء مكتب استخدام تشرف عليه وتديره لجنة مشاركة تمثل وزارة العمل والاتحاد العام للنقابات ، وبغير ذلك فان الوزارة لن تقوم باي عمل جاد باتجاه تصويب اوضاع السوق بالشكل الذي يحد من البطالة ويؤدي في المحصلة الى احلال العمالة المحلية محل العمالة الوافدة فوزارة العمل التي تجبي من العمالة الوافدة رسوم لا تقل عن ٧٠ مليون دينار سنويا لقاء تصاريح العمل المصروفة لا يعقل ان تغلق هذا المزراب وتقطع رزق الدولة ، باعتماد سياسة احلال العمالة المحلية محل العمالة الوافدة .

تأجيل المهرجان التضامني مع العراق

اعلنت لجنة التعبئة الوطنية للدفاع عن العراق الممثلة لمختلف القوى والفعاليات السياسية والنقابية والثقافية والاجتماعية الاردنية عن اسفها البالغ وعميق اعتذارها عن عدم اقامة المهرجان التضامني مع العراق الذي كان مقررا اقامته اليوم الاثنين في مجمع النقابات المهنية ، وذلك لاسباب خارجة عن ارادتها .

ولقد قررت اللجنة اقامة هذا المهرجان التضامني في موعد اخر يعلن عنه لاحقا وذلك في اطار التعبير عن تضامن ابناء شعبنا الاردني مع العراق وتجديد النضال الشعبي من اجل رفع الحصار الظالم وان يأخذ العراق دوره في الدفاع عن المصالح القومية للامة العربية .

مساعدات امريكية مشروطة للاردن

تعهد السفير الامريكي في عمان بان تقوم حكومته بتقديم مبلغ ١٣٫٥ مليون دولار كمساعدة مشترطا تخصيصها في دعم برنامج الاصلاحات الاقتصادية الذي تنفذه الحكومة .

وكان السفير الامريكي قد تطرق الى هذا الموضوع اثناء احتفال اقامته الجهات الرسمية بمناسبة صرف الدفعة الاولى من المساعدات الامريكية للاردن .

المراقبون الاقتصاديون الذين تابعوا وقائع هذا الاحتفال والتصريحات التي صدرت عن السفير « وسكي ايغان » لاحظوا ان المساعدات برمتها مخصصة لتغطية نفقات مشاريع ضريبية وان المشاريع الانتاجية لم يكن لها اي نصيب منها مؤكدين بان حجب المساعدات الامريكية عن القاعدة الانتاجية تعكس التوجه الامريكي الرامي الى الاستمرار في تحويل الاردن من بلد منتج الى بلد خدمات .

ويقول المراقبون ان حجم المساعدات الامريكية المقررة للاردن لهذا العام لا تتعدى ١٧٥ مليون دولار وهي من حيث ضآلة قيمتها واوجه انفاقها وشروط منح جزء منها من اجل بيع مؤسسات الدولة للقطاع الخاص المحلي والاجنبي ، لا تحتاج الى هذا التهليل والتطبيل الذي صدر عن كبار المسؤولين اذا ما قورنت بحجم المساعدات العراقية التي يتلقاها الاردن في صورة نفوط مجانية باقل من اسعاره في السوق الدولية والتي وصلت قيمتها في هذا العام ٣٠٠ مليون دولار .

في الهم الوطني

الحكومة تصوغ قوانينها على ارضية معاهدة وادي عربة

د. سعيد ابو ميزر

ان الحكومة تستلهم اتفاقات وادي عربة وملاحقها لصياغة حزمة من القوانين والانظمة بدءا بقانون الانتخاب وقانون المطبوعات والنشر التي تصر الحكومة على تمريره من خلال الدورة الاستثنائية لمجلس النواب الى اعادة صياغة قانون جديد للاحزاب والنقابات تلغي فيه اية مكتسبات حققتها الاحزاب خلال نضالها السري ايام الاحكام العرفية او في نضالها العلني بعد السماح لها بممارسة ما يسمح به من نشاطات وكذلك النقابات المهنية التي ساهمت وبشكل مباشر وفعال في العديد من الازمات والمواقف الوطنية والقومية بما يمثل ضمير الامة وثوابتها وخاصة ما يتعلق بمقاومة التطبيع ورفض اشكال الحلول المفروضة من خلال الاتفاقات السياسية المبرمة مع العدو الصهيوني .

ومن قاعدة فهمنا لتوجهات الحكومة وفق ما سلف لا يمكننا الا الوقوف مع الحريات العامة التي كفلها الدستور الاردني الذي يجب ان يحتكم له الحاكم والمحكوم وبذل كافة الجهود والنضال من اجل تعزيز الدور الديمقراطي للشعب الاردني من خلال المشاركة الفاعلية لكافة مؤسسات المجتمع المدني بدءا بالبرلمان وانتهاء بالجمعيات والاندية والاتحادات ومرورا قطعا بالاحزاب والنقابات للمشاركة الفاعلة في رسم صورة الاردن السياسي المعتمد على الحرية والماضي على درب الديمقراطية والمشاركة في صنع القرار السياسي بتوابعه الاقتصادية والتربوية والاجتماعية .

ان الحكومة البعيدة عن الواقع الشعبي الذي يرزح تحت ضائقة اقتصادية صعبة تعيش اثار الوضع السياسي المتدهور في الاردن والمنطقة العربية مطالبة بالاستجابة الفورية لبرامج الاصلاح الوطنية مما يعكس مصالحة داخلية بين الشعب والحكومة بل والحكم حتى نمضي في طريق البناء المدعوم بالثقة بين الحكم ومؤسسات المجتمع المدني .

ان الظاهرة الابرز في سن القوانين قد جاءت في الاونة الاخيرة غير مبررة حيث تم فرض العديد من القوانين المؤقتة والتي تحمل في طياتها رسم دقيق لتحقيق ما تريده الحكومة وما تريد تمريره حتى من المؤسسة البرلمانية .ان اعادة صياغة المستقبل السياسي تتطلب مؤتمرا وطنيا يطرح مبدأ الاصلاح والانقاذ الوطني من مخاطر ماثلة سواء على المستوى السياسي او الاقتصادي او الاجتماعي ولن تستطيع اية حكومة ان تواجه هذه الازمات بغير الاصلاح والمصالحة وبغير المشاركة الشعبية الحثيثة في صنع القرار بالشكل الديمقراطي الذي اعتقد جازما بان الشعب الاردني بطاقاته ومؤسساته قادر على حماية الاردن وقادر على ادارة معركة البناء والتحدي ضمن اسس الثقة والوعي والانتماء .

ان المتضرر من انتهاج هذه السياسة هو الاردن حيث ان الاعداد لمستقبل اردني وطني وبعمق عربي استراتيجي يعتمد على التفاق الشعب ومؤسساته حول الحكم والحكومة حتى يبذل الجميع ويتحاور الجميع وفق احترام الراي والراي الاخر في اية قضية تمس حياة المواطنين ومستقبلهم بحيث تربى الاجيال على الانتماء الصادق وفق قناعة لا بردود الفعل التي تستثار من الخارج او الداخل لاغراض لا تخدم القضية الوطنية او القومية .

ان اشعة الحياةالديمقراطية في اعتاب القرنا لحادي والعشرين بات امرا ملحا يتوائم مع اطلاق الحريات وفق قاعدة الثقة والانتماء .

متابعات اقتصادية

احمد النمري

تلاشي الثروة الحيوانية

ليس بعيدا ذلك الزمن الذي كانت فيه الثروة الحيوانية في الاردن ، وخاصة الماشية تشكل احد مكونات الثروة الوطنية الرئيسية ، ومصدرا هاما ان لم يكن وحيدا لدخل قطاع واسع من المواطنين في الارياف والمحافظات وحتى داخل العاصمة . ولم يكن ذلك غريبا بسبب الاهمية الحياتية والغذائية للماشية اولا . ونتيجة توفر المراعي الطبيعية التي كانت مصدرا رخيصا لتغذيتها ثانيا ، ولوجود برامج اغاثة واعانة فورية وقت الكوارث ثالثا ، ولتبني انظمة جمركية متلائمة تمنع المنافسة غير المتكافئة بما يتم استيراده من الماشية الحية رابعا .

الامتداد العمراني المدروس وغير المدروس في اتجاه اهم الاراضي الزراعية والرعوية قضى بالتدريج على مراعي غنية بالاعشاب وبالغذاء للماشية ، وبكلفة محدودة تمكن مربي الماشية من تحقيق وفر من الفرق بين اسعار بيع الماشية واسعار كلفة اعاشتها .

السياسات التجارية والاقتصادية الحكومة كانت سببا في تراجع اهمية الثروة الحيوانية وانخفاض اعدادها اذ تخلت في معظم الحالات عن مبدأ الحماية الجمركية لها ، وسمحت باستيراد اللحوم الحية وباسعار اغراقية لم يكن بوسع اسعار الماشية الاردنية منافستها .

ومن جانب اخر تراخي زخم حماس الجهات الزراعية الحكومية في انشاء واقامة محميات رعوية جديدة للماشية كما قررت في صيف سنة ١٩٩٦ ، ومع ازمة سعر الخبز ، تقليص اوالغاء ما كان يدرج في الموازنة العامة من مخصصات لدعم كلفة الثروة الحيوانية بتوفير مواد ومكعبات علفية باسعار اقل من الاسعار السائدة في السوق وبنوعية افضل جودة .

الجهد والتكلفة العالية لتربية الماشية مقابل اسعار متارجحة او ناقصة دفعت بكثير من الرعيان ومن اصحاب قطعان الماشية الى التخلص منها بالذبح والبيع المحلي اوالتصديري باسعار اقل ، وقد شهدت الحدود الاردنية مع كل من العراق وسوريا والسعودية تحركا كثيفا في نقل الماشية عبر حدود هذه الاقطار .

اسعار الرؤوس في السوق هبطت بحدة ومن (٩٠) دينار للراس الى حوالي ٤٠ الى ٥٠ دينار ، كما هبطت اسعار الصوف المجزوز من الماشية هبوطا حادا موازيا ومن حوالي (١٨٠) قرش للكيلو الواحد من الصوف الى حوالي (٨٠) قرشا ، والمفارقة ان اسعار المستهلك لم تشهد انخفاضا موازيا وان ، معظم الصوف الماخوذ من خرافنا يباع لجهات تركية وباقل من دينار واحد للكيلو ، فيما تقوم تركيا بإعادة تصديره الينا اوالى دول اخرى باضعاف سعر التصدير .

المخاطر على الثروة الحيوانية لا تقتصر في الواقع على تراجع ربحية المزارع او مربي الماشية فقط بل ان الخطر الاكبر وفي حالة تواصل الوضع الحالي حدوث تنامي المستوردات والفجار هجرة واسعة لرعاية الماشية من هذه الحرفة المنتجية للغيش وللعمل في نشاطات ومهن اخرى معظمها خدمية وغير انتاجية في احزمة الفقر حول عمان والمدن الاخرى مع هبوط اعداد الماشية في بلادنا وبما لا يقل عن ٩٠٪ منها حتى الان .

الافارقة يتحدون الحصار الاقتصادي فاين الدور العربي

لعلنا لا نبتعد عن الحقيقة عندما نعتبر القرار الذي اتخذه مؤتمر القمة الافريقي الاخير في بوركينا فاسو برفع الحصار الاقتصادي عن ليبيا جزئيا بداية ، وعدم التقيد به كليا اعتبارا من شهر كانون اول /٩٨ ، نعتبره اهم قرار سياسي واقتصادي ، واكثرها فورية يتم اتخاذه من قبل احد التجمعات الاقليمية لدول العالم الثالث ، في مواجهة اشد واشرس واسوأ القرارات التي اتخذها مجلس الامن الدولي في عهد الهيمنة الامريكية البريطانية بحق دولة لم تفعل اي شيء سوى حماية حق اثنين من مواطنيها في ضمان محاكمة عادلة وفي مكان محايد .

ولهذا ومقابل الترحيب والتاييد الحار لهذا القرار من قبل شعوب اسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية ، وكثير من حكوماتها ، فانه لم يكن مستغربا الصدمة التي اصابت الدوائر البريطانية والامريكية الاستعمارية ومسارعتها الى اصدار بيانات شجب وتهديد ووعيد حول ما تم .ويبقى الامر الاكثر غرابة والذي يدعو الى وضع اكثر من علامة استفهام واستنكار ان لا تقوم الجامعة العربية كمنظمة اقليمية باتخاذ قرار مماثل يلزم اعضاءها بتجاهل قرار الحظر سيء الذكر على ليبيا وعلى العراق وعلى السودان ، والبدء فورا باعادة كافة الاتصالات العلاقات السياسية والاقتصادية ، ولكي تتحمل اي حكومة عربية تتخلف عن ذلك المسؤولية امام شعبها وامام التاريخ .

بالفعل مطلوب الان ان تتحرك الجامعة العربية بهذا الاتجاه، واي مجموعة عربية اكثر تحسسا لمخاطر الحصار الاقتصادي لان ذلك بداية ومقدمة ضرورية لكي تتمكن دول اخرى صديقة واسلامية من الاخذ به والبناء عليه .

المجابهة

صفحة اسبوعية ترصد مجابهة الاردنيين للمعاهدة والتطبيع

مشروع قانون منع الاحتكار : هل هو تحايل على مقاومة التطبيع ؟!!!

بقلم : المهندس علي حتر

نشر في الصحف اليومية مؤخرا .. مشروع « قانون منع الاحتكار » ، الذي ستبدأ مناقشته قريبا في لجنة الشؤون المالية والاقتصادية في مجلس النواب .

وتقول الحكومة ان الاسباب الموجبة لاصدار هذا القانون هي :

« استكمال اصدار تشريعات الحزمة الاقتصادية بعد صدور قانون الشركات وقانون الاوراق المالية الهادفة الى تنظيم لانفتاح الاقتصاد الاردني بما يتفق مع السياسات الاقليمية والعالمية وبما تتطلبه اتفاقية المشاركة الاوروبية والمفاوضات مع منظمة التجارة العالمية » .

« وتلبية لمتطلبات سياسة الحكومة الرامية الى اطلاق حرية نشاط اسواق السلع والخدمات الخ .. » لا سيما وان الحكومة تعتمد في نهجها الاقتصادي سياسة الخصخصة وجذب الاستثمارات الاجنبية بشكل خاص » ، الخ ..

وبقراءة مشروع القانون ، فان بعض مواده ، تتطلب منا الوقوف والتامل طويلا قبل مناقشته .

اولا : التعاريف : يعرف المشروع المؤسسة على انها كل من يمارس نشاطا اقتصاديا سواء كان شخصا طبيعيا او اعتباريا ، ويشمل ذلك الشركات بانواعها ، مسجلة او غير مسجلة الخ .. (اي ان المشروع ينطبق على كل مواطن !!)

ثانيا : المادة (٣/١) تسري احكام هذا القانون على جميع المؤسسات وعلى كل تعامل في السلع اوالخدمات او مانع مقيد للمنافسة سواء كانت المنافسة حاصلة او متوقعة باستثناء ما يرد عليه نص صريح في هذا القانون » .

ثالثا : المادة (٥ . ب) : « كما يعتبر محظورا كل اتفاق او ترتيب بين مؤسسات لا تكون نشاطاتها الاقتصادية محل تنافس فيما بينها اذا كانت احداها على الاقل ذات وضع مهيمن في سوق سلعة او خدمة وكانت نتيجة الاتفاق او الترتيب الحاصلة او المتوقعة منع المنافسة او تقييدها او اضعافها بقدر جسيم ، بما في ذلك ما تكون غايته او نتيجته ايا من الامور التالية :

المادة (٥ ب ٢) : بيع سلعة او خدمة الى عميل مشروطا بقبوله فرض قيود على بيع السلعة او الخدمة عند اعادة بيعها او وضع شروط غير معتادة لتسويقها او توزيعها او التحديد الكمية المزودة لتسويقها ..

(هذا النص يمنع اي انسان من وضع شرط على المشتري ، لتجنب بيع السلعة التي قد تكون حصصا في شركة وطنية ، الى اجنبي مثلا ، وبالتحديد الى (اسرائيلي !) لان الحكومة لا ترى في الاسرائيليين اعداء وطنيين كما ترى الغالبية الشعب !)

رابعا : المادة (٧) : « يحظر على اي مؤسسة لها .. بما في ذلك ما يلي

(٧ب) : التمييز بين العملاء في العقود المتشابهة بالنسبة لاسعار السلع وبدل الخدمات او شروط بيعها وشرائها .

(٧ز) : رفض التعامل مع عميل معين بالشروط التجارية المعتادة لديها .

(٧ط) : فرض قيد على اعادة بيع سلعة او تصديرها من حيث مكان المشترين او فئاتهم او كمية المبيع لهم او لاي منهم » .

ثم تاتي العقوبات :

المادة (٢١ـ١.١) : على الرغم مما ورد في اي قانون اخر ومع مراعاة احكام المادة (٢٥) من هذا القانون يعاقب كل مخالف لاحكام هذا القانون .

المادة (٢١ـ١) : بغرامة لا تزيد على مئة وخمسين الف (١٥٠,٠٠٠) دينار عن كل مخالفة لاحكام المادة (٥) من هذا القانون .

المادة (٢١ر٢) : بغرامة لا تزيد عن خمسة وسبعين الف (٧٥٠٠٠) دينار عن كل مخالفة لاحكام المادة (٧) من هذا القانون .

وهكذا فالبنود واضحة : لا شروط على العميل بتاتا ، مهما كان نوعها ؟!!

حتى لا توجد شروط ان يعامل بلد العميل ابناء هذا الوطن المفتوح للجميع بالمثل ! هذا المواطن الذي لا تعامله اي سفارة اجنبية حتى في بلده باحترام ، رغم صفات الضيافة المتميزة تجاه الاجانب التي يوصف بها من جانبهم ، عندما يحاول مجرد الاستفسار عن شروط السفر للسياحة او للعلم في بلد تلك السفارة ! وخصوصا سفارات دول الاستثمارات الاجنبية المقصودة اصلا بالمشروع القانون ! وتعامله باحتقار خلف امام الشرطي الاردني دون ان يتدخل ، واذا تدخل يفعل ذلك لصالح موظفي السفارة لا لصالح المواطن ، وهذا يتكرر يوميا في السفارات الامريكية والبريطانية والفرنسية والالمانية والسويسرية والسويدية والبرتغالية والكندية الخ .. ، ناهيك عن سفارات دول الخليج والمغرب وغيرها !!

المواطن الذي ساقته حكوماته المتعاقبة ليكون في موضع البائع باستمرار ، دون ان تعزز له قدرته الشرائية اوالصناعية المنافسة في العالم !! وباختصار : نحن لا نستطيع ان نرفض ان نبيع لاي اجنبي او لاي (اسرائيلي !) ياتينا غدا لشراء مصنع او اي سلعة اخرى معروضة للبيع وفي نية صاحبها ان تباع لمواطن عربي . ونحن نعرف تماما ما هي القدرة الشرائية لليهود ، الذين لا يرون حرجا في ارسال جيشهم بعد ذلك لحماية ما يملكه ابناء (دولتهم !) وباختصار نحن لا نستطيع ان نرفض ان نعرض في محلاتنا التجارية بضاعة مصنوعة في مصانع الذين يحتلون اراضينا العربية ويقمعون شعبنا ويعادوننا في كل مكان اوباختصار : نحن لا نستطيع ان نرفض مشاركة الشركات الهندسية والمقاولين الذين يبنون قواعد وجسور الاحتلال التي يعبر من فوقها لاحتلال بلادنا العربية حتى لا تغضب منظمة التجارة العالمية وبعض السماسرة !

وباختصار : عندما لم ينجح التطبيع ، وعندما لم يقبل التاجر الوطني ان يبيع البضاعة العدوة المحمية باتفاقية وادي عربة ومنسقيها فقط ، جاء هذا القانون .

لماذا يمنع مواطن هذا البلد من ان يكون له حق اختيار العدو ، ونحن الذين لدينا قانون الشفعة الذي يتيح للمواطن ان يمنع جاره من بيع قطعة ارض ، لجار سيء محتمل .لماذا نحن مضطرون ، ولا يوجد اي شرط ضد ذلك ، ان نتعامل مع اليهود ، الذين يحتلون ارضنا العربية ، الا اذا كانت حكوماتنا لا ترى في الاراضي المحتلة هنا وهناك ، اراضي عربية ، او ان تكون قد قررت القطيعة المطلقة لهذه المزنة من وطننا العربي ، مع بقية الوطن الكبير .

اننا كشعب نرفض هذه القطيعة .يقول المسؤولون : كل من لا يريد التطبيع عليه ان لا يعاقب الاخرين اذا رغبوا ان يطبعوا ! ثم يضعون القوانين التي تجعل التاجر الذي يرفض ان يطبع عرضة لغرامة تعادل كل املاكه ، وربما تنقله الى خانة المدين الى الابد ! اي انهم يطلبون الا يعاقب مقاومو التطبيع من يطبع ، ثم يضعون اقسى العقوبات هم انفسهم ضد الذين يخالفونهم بالراي ولا يريدون ان يطبعوا !

هل هذه هي الديموقراطية ؟

هل نطمع في ان يضاف الى هذا القانون استثناءات تجعل التعامل مع اي محتل لاية ارض عربية قابل للاستثناء من التعامل حتى ينسحب من هذه الارض ! اسوة بقانون مكافحة الارهاب الذي اعتبر مقاومة الاحتلال خارج تعريف الإرهاب ولو نظريا كما نعرف !

اسرائيل تطور قدرتها النووية للقيام بالضربة الثانية القاتلة

القدس / ف . ب . ا / ذكرت صحيفة معاريف امس على لسان رئيس الوزراء الاسرائيلي بنيامين نتنياهو قوله ان اسرائيل غير قادرة على منع ايران اوالعراق من الحصول على القنبلة الذرية .

ونقلت الصحيفة على لسان رئيس الوزراء اليميني قوله للجنة الدفاع والشئون الخارجية في الكنيست انه على اسرائيل ان تستعد لليوم الذي يتزود فيه اعداؤها بالاسلحة النووية .

وقال نتنياهو « يجب ان ناخذ في الاعتبار اننا لن نتمكن من منع تسلح ايران اوالعراق بالاسلحة النووية » .

وجاءت تصريحات نتنياهو في اعقاب قول محلل اسرائيلي معروف انه من المرجح ان تكيف اسرائيل استراتيجياتها بحيث تصبح قادرة على توجيه « الضربة الثانية » الانتقامية اذا ما تعرضت لهجوم نووي وذلك بتطوير صواريخ كروز المزودة برؤوس نووية لاطلاقها من غواصات دولفن الالمانية الصنع التي ستدخل الخدمة في نهاية هذا العام .

وكتب يوسي ميلمان المعروف بعلاقاته الجيدة في مؤسسة الامن الاسرائيلية في مقال نشرته صحيفة هارتس الاسرائيلية ولوس انجلس تايمز الامريكية ان اسرائيل ستكون مضطرة الى الحفاظ على تفوقها العسكري الذي لا يمكن تحديه في وجه التهديدات الجديدة بالاسلحة غير التقليدية .

وقال ميلمان « بناء على المنطق السابق والخبرة في سباق التسلح النووي الامريكي / الاسرائيلي فان هذا يعني انه على اسرائيل ان تطور قدرة القيام بالضربة الانتقامية الثانية اي بضربة هجومية نووية اخرى .

واضاف ان افضل دليل على هذا الاتجاه هو انه بنهاية هذا العام ستتسلم البحرية الاسرائيلية الغواصة الاولى من الغواصات الحديثة الالمانية الصنع .

صندوق بيريز عرفات الاستثماري

تم في بيت لحم في احتفال كرنفالي تمثل بابرام اتفاقية تاسيس « صندوق التكنولوجيا الاستثماري من اجل السلام » . وبرأسمال اولي بمبلغ (٥) خمسين مليون دولار ستخدامه في انشاء مشاريع استثمارية مشتركة في الاراضي المحتلة بهدف المساعدة في تحقيق وتنفيذ اهداف اتفاقية اوسلو .

يشارك في تمويل الصندوق البنك الدولي الذي كان ممثلا في الاحتفال بشخص رئيسه وولفنسون ، ورجال اعمال صهيونية (رئيس اتحاد الصناعة واخرين) ورجال اعمال من اراضي الحكم الذاتي الاداري المحدود . وفيما شارك رجال الاعمال الصهاينة بكثافة في احتفال بيريز عرفات التطبيعي ، فان الجانب المضيء تمثل في غياب غالبية المتمولين والمستثمرين الفلسطينيين والعرب عنه ورفضهم لابتلاع الطعم ، انطلاقا من تقديرهم لمخاطر هكذا علاقات وتوجهات تريد ان تكرس نهج اوسلو ، ونهج التفريط في الحقوق الاساسية التاريخية ، وحقوق الحدود الدنيا للقرارات الدولية ، والاكتفاء مجرد الاكتفاء بالهوامش والشكليات ثم الانزلاق الى ما هو اخطر واشد .

التجربة البرلمانية (٦)

من الاستقلال حتى ١٩٥٧

محمد ابو الرب

كان من اخر اعمال المجلس التشريعي الخامس مصادقته على الدستور الجديد للبلاد ، واصبح مجلس الامة يتالف من مجلسين احدهما للاعيان ومدته ثماني سنوات ولايتجاوز عدد اعضائه نصف عدد اعضاء مجلس النواب الذي حددت مدته باربع سنوات وبعضوية عشرين نائبا .

ومنذ البداية كان هناك اعتراض على عدم اشتمال الدستور الجديد على نص يحدد المسؤولية الوزارية امام البرلمان ، فكان ان تم وضع قانون جديد للانتخاب في نيسان ١٩٤٧ واشتمل على تقسيم البلاد الى تسع دوائر انتخابية (عمان مع قصبتي جرش ومادبا) والضية السلط ، ومادبا (باستثناء القصبة) ، اربد مع قصبة عجلون ، جرش (باستثناء القصبة) عجلون (باستثناء القصبة) ، الكرك ، الطفيلة ، معان .

اجريت اول انتخابات نيابية عامة في تشرين الاول ١٩٤٧ ، وتمكن بعض رموز المعارضة الدستورية (٤ نواب) من دخول المجلس واسموا انفسهم (الكتلة المستقلة) وتقدمت بمطالب تدعو لتعديل الدستور وخاصة ما يتعلق بتقييد السلطة التنفيذية في اصدار القوانين المؤقتة حتى لا تكون وظيفة البرلمان استشارية فقط

كما طالب مجلس النواب في نهاية عام ١٩٤٧ (بالاجماع) من الحكومة بالغاء القوانين التي تهدد الحريات العامة (منع الجرائم ، العقوبات المشتركة ، النفي والابعاد ، الاجتماعات العامة) . كما طالبت الكتلة المستقلة (المعارضة) بتعديل معاهدة ١٩٤٦ والغاء الملحق العسكري منها ، واستكمال استقلال البلاد ، وتخليها عن الامتيازات الممنوحة منذ الانتداب البريطاني .

وقام المجلس النيابي بمناقشة عريضة لعدد من المحامين للمطالبة بالغاء القوانين الاستثنائية واصدار دستور جديد ، والغاء المعاهدة مع بريطانية ، واشارت الى مشروعي روتنبرغ والبحر الميت والى كبت الحريات والتضييق على الصحافة ، كما استنكرت الكتلة المستقلة وعدد اخر من اعضاء المجلس اعتقال عدد من الموقعين على العريضة واستمر عمل المجلس حتى الاول من عام ١٩٥٠ حينما حل لاجراء انتخابات بعد الوحدة بين الضفتين الفلسطينية والاردنية ، حيث ضوعف عدد اعضاء مجلسي الاعيان والنواب في انتخابات المجلس الثاني (نيسان ١٩٥٠) .

ومنذ جلسة الافتتاح للمجلس الثاني ، ركز النواب الوطنيون على ضرورة المباشرة في تعديل الدستور وحرية الصحافة ، وفيه فرزت المعارضة البرلمانية الاردنية ، التي كانت قد تبلورت في المجلس النيابي الاول (الكتلة المستقلة) وكان من ابرزها :

(شفيق رشيدات ، عبد الحليم النمر ، صالح المعشر ، عبدالله الريماوي ، عبدالله نعواس ، حكمت المصري ، موسى ناصر ، قدري طوقان ،) ، ثم جرت انتخابات المجلس النيابي الثالث (ايلول ١٩٥١) ، الذي تم حله لذات الاسباب التي تم فيها حل المجلس الثاني وتمكن المجلس الثالث من مساءلة الحكومة والاعتراض على الكثير من سياساتها خاصة ما يتعلق منها باغلاق صحيفتي (الفجر الجديد) و (الصريح) او بشان الاعتقالات ووفاة بعضهم في السجون ، او بشان شجب السياسة الحكومية التي تسببت بمقتل عدد من الطلبة في (اربد) عند تظاهرهم تاييدا لالغاء المعاهدة المصرية البريطانية ، ومطالبتهم بالغاء المعاهدة الاردنية البريطانية لعام ١٩٤٨ .

وتمكن المجلس الثالث من اقرار دستور جديد في مطلع عام ١٩٥٢ الذي تضمن عددا من المكاسب الهامة للمواطنين ، فكان ذلك ثمرة نضال الحركة الشعبية والوطنية والضغوط المتواصلة للمعارضة الحقيقية في البرلمان والتي وصل عددها الى (١٧) نائبا .

وفي تلك الفترة ايضا وفي اجواء الانفراج التي بدات تترسم ، قامت حكومة (ابو الهدى) بسياسة مناهضة للحركة الوطنية ولاحزابها ، الامر الذي جعل نواب المعارضة يطالبون بترحيل حكومة (ابو الهدى) ووقف العمل بقانون الدفاع بعد تعديله واطلاق سراح المعتقلين اواحالتهم الى القضاء المدني وتطهير الجهاز الاداري ، ومقاومة الغلاء والبطالة ، وتشكلت حكومة (فوزي الملقي) التي جاءت تعبيرا عن موازين القوى لصالح الحركة الوطنية ، فحمل بيان حكومة الملقي بعض مطالب المعارضة الوطنية ، مما ساهم في النهوض العام للحركة الشعبية الاردنية ، وجعل الحكومة تقاوم محاولات ادخال الاردن ضمن الاحلاف العسكرية الاجنبية ، وتمنع محاولات التدخل الامريكي في شؤون البلاد .

وامام هجوم القوى والطبقات الاجتماعية من كبار ملاكي الاراضي والكومبرادور التي خشيت على مصالحها من التنامي في الحركة الشعبية ، تم اسقاط حكومة (الملقي) في ايار ١٩٥٤ وتشكلت حكومة (توفيق ابو الهدى) والتي سعت لحل مجلس النواب قبل (ساعة واحدة) فقط من جلسة الثقة لادراكها استحالة حصولها على تاييد البرلمان لهذه الحكومة التي بادرت الى تشديد قبضتها بتعطيل الصحف الوطنية واجراء اعتقالات واسعة ، واصدرت قانون الدفاع رقم (٤) لعام ١٩٥٤ الذي منحها حق رفض طلب ترخيص اي حزب سياسي وحق حل اي حزب بقرار حكومي .

اجرت حكومة (ابو الهدى) انتخابات (على المقاس) في تشرين الاول ١٩٥٤ ، وبحيث تحولت هذه الانتخابات الى مجزرة سياسية ضد المعارضة ، والى مجزرة دموية ضد الشعب ، فانسحب عدد كبير من المرشحين (كتلة سعيد المفتي) وعدد اخر من مرشحي القوى الوطنية ، فاندلعت مظاهرات عارمة في عمان وباقي المدن الاردنية ، وقتل نتيجة لذلك عشرة اشخاص واصيب عشرات اخرين ، فاعلنت حالة الطوارىء ، واعتقل عدد كبير من النواب والوزراء السابقين ومن قادة الاحزاب والاطباء والمحامين وغيرهم من قادة الراي ، واستمرت معارضة النهج الحكومي ، حتى تشكلت حكومة (المفتي) في ايار ١٩٥٥ والتي لم تضمن بريطانية موافقة هذه الحكومة على حلف بغداد ، فاستقالت وتشكلت حكومة (هزاع المجالي) الذي اعلن صراحة عزم الحكومة على الانخراط في الحلف ، مما اثار الغضب الشعبي ، فاستقال عدد كبير من حكومة المجالي ، وارتفعت وتيرة العداء الوطني للامبريالية وللاحلاف الاستعمارية ، فاستقالت الحكومة ، وتشكلت حكومة جديدة تعد لانتخابات نيابية بعد ان تم حل المجلس النيابي برئاسة ابراهيم هاشم ، لكنها لم تلبث ان استقالت بعد اقل من عشرين يوما بسبب اشكال دستوري نجم عن حل مجلس النواب السابق .

ولم تنج حكومة (سمير الرفاعي) من خلال حالة الطوارىء التي فرضتها من اخماد موجة الغضب والاحتجاج الوطني على سياسة الاحلاف ، فاضطر الى الاعلان عن امتناع حكومته عن الانضمام الى احلاف جديدة ولو بشكل مؤقت ، الا ان ذلك شجع على تصعيد المطالبة الوطنية بالغاء المعاهدة مع بريطانية ، وبطرد الانجليز من البلاد ، وبالانضمام الى ميثاق الدفاع المشترك بين مصر وسوريا ، فصدر قرار تعريب الجيش في مطلع اذار ١٩٥٦ ، واستقبله الشعب بفرح عارم في عموم ارجاء البلاد ، واشتمل قرار التعريب بالاضافة للفريق (جلوب) كلا من : (باتريك كوجهيل) رئيس الاستخبارات العسكرية و (هاتون) مدير العمليات العسكرية و (جريفت) من القادة العسكريين ، وامام هذا التطور ، صعدت الحركة الوطنية مطالبها ، وشكل (سعيد المفتي) حكومة جديدة تحت تاثير الانتصارات الشعبية الوطنية باعلانها عن حرية الافراد في تشكيل الاحزاب السياسية وعزمها على التعاون مع الدول العربية ورفضها لسياسة الاحلاف الاجنبية ، فجرت انتخابات المجلس النيابي الخامس في تشرين الاول ١٩٥٦م . وهي الانتخابات الاولى القائمة على اساس حزبي وفي اجواء من الحرية والنزاهة ، كما انه لأول مرة يمتنع الجيش عن المشاركة في التصويت ، فشاركت الاحزاب التالية (الحزب الوطني الاشتراكي ، البعث ، الجبهة الوطنية التي تضم الشيوعيين واصدقائهم ، وحركة القوميين العرب ، والاتحاد الدستوري العربي (حزب توفيق ابوالهدى) ، وجماعة الاخوان المسلمين ، التحرير الاسلامي) .

حققت الاحزاب الوطنية انتصارا كبيرا ، وشكل (سليمان النابلسي) حكومته من احزاب (الوطني الدستوري ، البعث ، الجبهة الوطنية وعناصر مستقلة) .

وبدات الحكومة في انتهاج سياسة جديدة تقوم على التخلص من القيود الاستعمارية واستكمال الاستقلال السياسي والتعاون مع الدول العربية الشقيقة ، وفي مقدمتها دعم (مصر) لمواجهة العدوان الثلاثي ، فقطعت علاقاتها مع فرنسا ، وتقدمت بالشكر للموقف السوفيتي الداعم لمصر ضد العدوان الثلاثي .

ايد المجلس النيابي الخامس سياسات الحكومة الوطنية على الصعيدين الداخلي والخارجي، فوقعت الحكومة على اتفاقية التضامن بين الاردن ومصر وسوريا والسعودية ، واجرت اتصالا بالحكومة البريطانية لانهاء المعاهدة واجلاء القوات البريطانية عن البلاد في اذار ١٩٥٧ ، كما اتجهت للاتحاد السوفيتي لتسليح الجيش بعرض مجز وملائم ، وسعت للاعتراف بالاتحاد السوفيتي والصين الشعبية .

وفي العاشر من نيسان ١٩٥٧ ، طلب من الحكومة الاستقالة وقام (حسين فخري الخالدي) بمحاولة لتشكيل حكومة بديلة الا انها فشلت ، ثم اعتذر (سعيد المفتي) عن التشكيل الى ان شكلها في النهاية (ابراهيم هاشم) الذي اعلن الاحكام العرفية في جميع انحاء البلاد اعتبارا من ٢٥ نيسان ١٩٥٧ .

تلا اعلان الاحكام العرفية حل الاحزاب وملاحقة وسجن كوادرها ، بما فيهم النواب الحزبيين ، فابتدات مرحلة جديدة في تاريخ البلاد .

الاقامة الجبرية للمجرمين ام للسياسيين ؟

عندما انتهت التحقيقات في التفجيرات الاخيرة والتي كان وراءها تسعة اشخاص جلهم فار خارج البلاد حيث اعلن عن اسماء المتورطين بالاسم من خلال مؤتمر صحفي .. فوجيء العديد من الذين كانوا قد اعتقلوا على ذمة التحقيق بفرض اقامات جبرية عليهم وان يقوموا بالتوقيع مرتين في مراكز الشرطة كل حسب منطقته وموقع سكنه . الامن الذي يحرمهم من العمل ويقيد حريتهم حيث ممنوع عليهم الخروج ليلا من بيوتهم ، اضافة الى انهم ينتظرون دورهم في التوقيع مع عدد كبير من ذوي الاسبقيات الجرمية والجنائية الامن الذي يسيء لهم خاصة وان قسم كبير منهم ينتمون الى تنظيمات سياسية معروفة ومعروف ايضا ان تلك التنظيمات لا تقوم باية اعمال تخريبية اوعسكرية في البلاد .

بالاضافة الى ان بعضهم من الفعاليات الشبابية والنادوية المعروفة فمثلا لنا رفيق مفروض عليه الاقامة الجبرية في الزرقاء وهو الرفيق احمد العاروري ومعروف ايضا انه لم يمارس اي نشاط عسكري طيلة حياته ومعروف ايضا انه ينتمي الى حزب الشعب الديمقراطي الاردني حشد والذي لا يمارس اي نشاط عسكري او تخريبي في البلاد .

ومثال اخر السيد محمد ابو نجية وهو رئيس نادي شباب المحطة والسيد نضال فياض عضو نادي المحطة وهما ايضا من الفعاليات الشبابية النادوية والذين لا يمارسون اي نشاط عسكري او تخريبي لا بل هم نشطاء في الوسط الشبابي المحيط بهم .

السؤال الان لماذا التضييق على النشطاء من الفعاليات الشبابية والحزبية وربطهم باقامات جبرية على خلفية قضية اصبحت معروفة ومكشوفة كل الملابسات التي حدثت فيها .

ولماذا هذه العقلية العرفية التي تعيدنا الى الازمات الغابرة ... اما ان الاوان الان الى التمييز بين المجرم والسياسي والوطني وبين المجرم والنشيط والذي سخر نفسه للعمل التطوعي والعام .

على الحكومة ان تتوقف عن الخلط بين الاشياء والمسميات بحجة المحافظة على الامن والمواطن فهذه اللعبة اصبحت مكشوفة وواضحة للجميع .

المحامي فارس النابلس لـ « الأهالي » :

معاهدة وادي عربة فشلت في بعدها الاقليمي

قانون المطبوعات والنشر استحقاق لمعاهدة وادي عربة

كتب عليان عليان

قال المحامي فارس النابلسي ان معاهدة وادي عربة حققت اهدافها على الصعيد الرسمي بين الحكومتين الاردنية والاسرائيلية، لكنها فشلت في تحقيق التطبيع الشعبي، وفشلت في بعدها الاقليمي كنموذج سعت اسرائيل لتعميمه على المسارات الاخرى.

واضاف ان الولايات المتحدة افشلت حتى الان عقد مؤتمر القمة العربي للحيلولة دون الخروج بموقف عربي موحد في مواجهة الصلف الاسرائيلي وعدم التزام (اسرائيل) بقرارات الامم المتحدة.

جاء ذلك في سياق اللقاء الذي اجرته معه الاهالي وفيما يلي تفاصيل اللقاء:

ـ كيف ترون الاوضاع في البلاد بعد مرور اربعة اعوام على توقيع معاهدة وادي عربة؟

ـــ لقد انكشفت الوعود التي تم التبشير بها بعد توقيع المعاهدة في انها ستاتي لنا بالسمن والعسل، اضافة الى انها زادت في انهيار الوضع الاقتصادي في البلاد.

هذا على المستوى الاقتصادي، اما على المستوى السياسي فان التطبيع الرسمي يسير على قدم وساق حتى باكثر مما ورد في نصوص معاهدة وادي عربة، ولا يكاد يمر يوم الا ونسمع بزيارة وزير اسرائيلي او ذهاب وفد اردني، هذا بالعلن عدا عن الاتصالات واللقاءات السرية مع انه ثابت لدى المراقبين ان الشعب الاردني في غالبيته الساحقة يرفض التطبيع مع (اسرائيل) على مختلف الصعد وبكافة الاشكال.

والمؤسف ان الحكومة تمارس التشجيع للمطبعين وبطريقة علنية، لكنني على ثقة بان كل المحاولات التي تقوم بها اسرائيل للتطبيع مع الشعب الاردني ستفشل لان الشعب متمسك بعروبته وعقيدته وانتمائه للامة.

ـ لكن هل نجحت المعاهدة في بعديها الثنائي والاقليمي؟

ـــ المعاهدة من الجانب الاسرائيلي حققت اهدافها، فالسلام بين الحكومتين الاردنية والاسرائيلية واقعي والسفير الاسرائيلي في عمان ونظيره الاردني في تل ابيب، وكلا الحكومتين سائرتين في تنفيذ بنودها، والحكومة الاردنية تنفذ اكثر ما هو مطلوب منها، واكثر من الجانب الاسرائيلي وبخاصة في موضوع المياه، ويتضح الان ان الدولة العربية الوحيدة التي تسير على هذا النحو من التحالف مع اسرائيل هي الاردن.

البعد الاقليمي للمعاهدة

ـــ ماذا عن البعد الاقليمي في المعاهدة؟

ـــ هدفت اسرائيل من المعاهدة تعميم نموذجها على المسارين السوري الاسرائيلي، لكنها فشلت حتى هذه اللحظة في تعميم هذا النموذج، ونتمنى ان تظل سوريا ولبنان صامدتين في الاستمرار بموقفيهما المطالب بالتنفيذ الحرفي والدقيق لقرارات مجلس الامن بشان الانسحاب الكامل من الاراضي السورية واللبنانية المحتلة.

ازمة المعاهدة

ـ اين تكمن ازمة معاهدة وادي عربة في تقديركم؟

ـــ في تقديري ان الذي حال دون ان تاخذ المعاهدة مداها هو التعثر القائم على المسار الفلسطيني الاسرائيلي ووصول بنيامين نتنياهو الى سدة الحكم.

مقاومة التطبيع

ـــ كيف تقيمون مقاومة التطبيع بالبعدين المؤسسي من خلال المؤتمر الشعبي الاردني لحماية الوطن ومجابهة التطبيع، والشعبي من خلال المقاومة العفوية الاصيلة؟

ـــ باعتقادي ان الشعب الاردني بطبيعته وتكوينه النفسي والثقافي يرفض التطبيع مع اسرائيل، وان كان هنالك تقصير من قبل البعض في عدم التركيز على موضوع التطبيع. فالتطبيع اخطر شيء يواجه الاردنيين، ونحذر من استمرار الاختراقات الاقتصادية الاسرائيلية لبلادنا في ضوء ما نراه من مصانع اسرائيلية في الاردن وكذلك المنتوجات الاسرائيلية تغزو تدريجيا اسواقنا والمطلوب من كل مواطن ومواطنه ان يجعل من موضوع التطبيع ومقاومته وشرح اخطاره الشغل الشاغل لنا في كل بيت نظرا لانعكاساته الخطيرة جدا على البلاد.



لقد اصبح ضعاف النفوس من المطبعين يعملون دون رادع قانوني يمنعهم من مزاولة التطبيع، وبالأمس القريب علمنا ان قسم من التجار يستوردون السلع والمواد الغذائية عبر ميناء حيفا بدلا من ميناء العقبة للتوفير في كلفة النقل، وبالتالي يجب التنبيه الى خطورة مثل هذا العمل على ميناء العقبة خاصة وان اسرائيل تصبح متحكمة في استيراد موادنا الغذائية

ـ تم تشكيل لجنة تحضيرية وانتخاب لجنة تنفيذية مؤقتة تعد لعقد مؤتمر وطني تنبثق عنه جبهة وطنية على قاعدة برنامج سياسي محدد في مواجهة تحديات معاهدة وادي عربة والتحالف الاستراتيجي مع اسرائيل.. كيف تنظرون لموضوع الجبهة الوطنية والية تشكلها؟

ـــ في رايي ان الجبهة الوطنية يجب ان تشمل كل التوجهات لمصلحة الوطن، وان لا تشتمل على لون واحد، يجب ان تشمل على المعارضين وغير المعارضين من الرافضين لموضوع التطبيع.

قضية الحريات

ـــ ماذا عن موضوع الحريات وقراءتكم لقانون المطبوعات والنشر الذي سيطرح على البرلمان في دورته الاستثنائية؟

ـــ ان التراجع في موضوع الحريات بدأ منذ حل مجلس النواب الحادي عشر وفرض قانون الصوت الواحد، واستمرت قضية الحريات بالتراجع منذ ذلك الوقت وحتى يومنا هذا... وفيما يتعلق بقانون المطبوعات والنشر فانه وفق ما سمعناه وما تسرب عنه للصحافة فانه ينهي كل شيء يتعلق بحرية الصحافة.

ان هذا القانون جاء انسجاما مع معاهدة وادي عربة للحيلولة دون مهاجمتها ومهاجمة استحقاقاتها اذ انه سيصبح من العسير علنا انتقاد اسرائيل او القول حتى بانها لا تلتزم بقرارات الشرعية الدولية.

تراجع الحديث عن مؤتمر القمة بعد التبشير بقرب انعقاده.. ما السبب في رايك؟

ـــ واضح ان الذي افشل القمة هي امريكا، ولعلنا نذكر جولات مستر بيكرنج في العواصم العربية للحيلولة دون عقدها، وللحيلولة دون انجاز عمل عربي جماعي وتضامن عربي.

نتمنى عقد قمة عربية شاملة بحضور العراق وان تصدر عنها قرارات تضع حدا للعنجهية الاسرائيلية غير المعقولة الساعية للاستيلاء على الارض والمؤازرة لبنان وسوريا والشعب الفلسطيني. ومن الواضح ايضا انه ليس هنالك اتفاق بين الدول العربية على موضوع القمة، فسوريا ارادت مؤتمر قمة لتنفيذ قرارات القمة السابقة لوقف التطبيع مع (اسرائيل) لعدم التزامها بتنفيذ الاتفاقات وقرارات الامم المتحدة. اما الاردن والسلطة الفلسطينية فلا يريدان وقف التعامل مع اسرائيل ووقف التطبيع معها، وبالتالي هنالك خلاف سياسي حقيقي بين سوريا من جهة وكل من الاردن والسلطة الفلسطينية من جهة اخرى.

مؤشرات البدء بتنفيذ حزمة الامان الاجتماعي في البقعة

الاهالي ـ رسى عطاء وضع مخططات ودراسات هندسية كاملة عن البنية التحتية لمخيم البقعة من مجاري ومياه وكهرباء وطرق ودراسة امكانية اقامة جسور اوانفاق مشاه ضمن تطوير المخيم، رسى على مكتب المستشار الاردني للدراسات الهندسية وبتكليف من مؤسسة الاسكان والتطوير الحضري التابعة لوزارة الاشغال العامة. ان هذا مؤشر بالبدء بتنفيذ مخططات حزمة الامان الاجتماعي. وان ياتي التكليف من مؤسسة التطوير الحضري ما هوالا مؤشر كنا قد حذرنا منه سابقا بتحويل المخيمات الى احياء مدنية وتعريض الصفة السياسية للمخيم للخطر. فاين دور وكالة الغوث المسؤولة قانونيا عن هذه المخيمات ؟؟؟

برامج لتصفية قضية اللاجئين

يشهد مخيم البقعة زيارات مكثفة من وفود اجنبية فقد قام يوم السبت ٦/١٤ وفد من المانيا يضم مندوبين من نواب وشخصيات ومراكز دراسات وصحفيين ونواب في البرلمان الاوروبي والتقوا مع الاهالي ولجنة خدمات البقعة. وقبل ذلك بفترة قصيرة قام وفد يمثل عددا كبيرا من طلاب احدى الجامعات الامريكية. وهكذا تاتي هذه الوفود في اطار وضع البرامج والاليات والدراسات التي تعمل على تصفية قضية اللاجئين في الاطار المرسوم له الا وهو التوطين، فقد انهى الدكتور جواد العناني والدكتور تيسير جابر دراسة اقتصادية بعنوان « قضية اللاجئين والجوانب الاقتصادية » لجامعة اوهايو في الولايات المتحدة وذلك في اطار الدراسات والسيناريوهات التي يتم رسمها في امكانية الحلول الاقتصادية لقضية اللاجئين وتناولت الدراسة الاسواق التجارية في المخيمات ومرد ذلك والبناء الطوابق او ثلاثة، والمرافق الصحية والخدماتية.. الخ

اخفاء حقائق العجز موازنة الوكالة

يقوم المفوض العام للوكالة باخفاء حقائق العجز الذي تعاني منه موازنة وكالة الغوث الدولية ففي حين ان تقريره للموازنة التقديرية لعامي ٩٩،٩٨ والمقدم للجمعية العامة للامم المتحدة يقول انه اذا لم يتم توفير ٦٩٥٫٧٠ مليون دولار فانه سيتعين اجراء تقليصات حادة في الخدمات نجده يعلق في المؤتمر الصحفي بعد مؤتمر الدول المانحة انه اذا توفر مبلغ ٢٥٧ مليون دولار لعام ٩٨ فان الوكالة سوف تستمر في تقديم خدماتها العادية وانه حتى الان لا يوجد عجز سوى ٨ مليون دولار من هذا الرقم واذا لم يتوفر سيتم اجراء تخفيضات في معظم خدمات الاونروا، في حين ان الموازنة المطلوبة هي بالحد الادنى ٣١٤ مليون اي بعجز حوالي ٨٠ مليون دولار حتى الان كما هو معلن باسم الوكالة هنالك شائعات تقول انه قد لا تتوفر رواتب للعاملين في الوكالة عن شهر تشرين اول القادم، وتعود مثل هذه الشائعات الى ان هناك استقالات عديدة يتم تقديمها تحت عنوان هذا الرعب المخيف لهم.

المطلوب ان يرفع العاملين في الوكالة صوتهم عاليا للدفاع عن مصالحهم، وان يقوم ممثلو اللاجئين برفع صوتهم عاليا من اجل الحفاظ على وكالة الغوث وتامين موازناتها وتوسيع خدماتها

عمليات هدم جديدة قرب مخيم الحسين

٥ ـ تشهد اطراف مخيم الحسين الهدم مرة اخرى حيث يجري الان هدم ٩٠ منزلا تقريبا تقع ما بين دوار النزهة والمتصلة بمخيم الحسين لشق شارع جديد من دوار النزهة الى شارع الاردن في طريق المخيم، ومن الجدير بالذكر انه بلغت نتائج شق شارع الاردن الذي اخترق مخيم الحسين وسفح النزهة حتى ١/٥/٩٨ ما يلي:

	مخيم الحسين	النزهة	المجموع
عائلات	٥٠٠	٣٥٥	٨٥٠
افراد	٢٦٦٠	١٧٥٠	٤٤١٠

عدد المنازل التي تاثرت حتى ١/٥/٩٨

	هدم كلي	هدم جزئي	المجموع
مخيم الحسين	١٥٥	٦٠	٢١٥
جبل النزهة	١٩٠	٣٠	٢٢٠
المجموع	٣٤٥	٩٠	٤٣٥

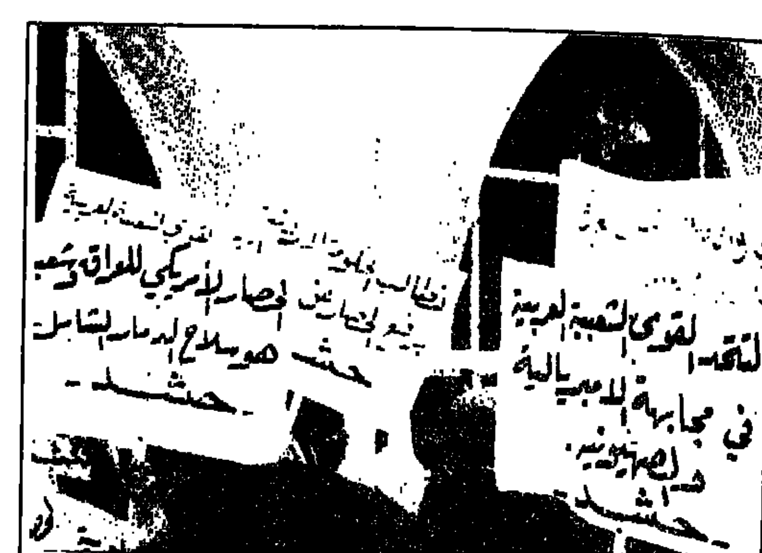
يوجد ٣١٠ دكان زينكو في نهاية المخيم تم انشاؤها من قبل الامانة قبل سنتين واجرتها تتراوح ٢٠ ـ ٣٠ دينارا، عندما تم ترحيلهم من وسط المخيم وتقوم امانة العاصمة حاليا بانشاء سوق تجاري يكلف ٤٣٠٠٠٠ دينار اردني يحتوي ٢٨٠ دكانا ويتوقع ان يبلغ الخلو من ٢٠٠٠ ـ ٤٠٠٠ دينار وتتراوح الاجرة من ٣٠ ـ ٥٠ دينار شهريا.

وسيتم هدم الـ ٣٠ دكان الزينكو لانها تقع في الشارع.

سؤال مطروح وبالحاح اذا كان شارع الاردن مخططاته قديمة والازاله منذ فترة قديمة فلماذا بناء دكاكين قبل عام وهدمها الان ؟؟؟

كلمة اللجنة التنفيذية امام اللجنة التحضيرية للمؤتمر الوطني

نحو جبهة عريضة متحدة للاصلاح والانقاذ





هذا وقد قدمت في كلمة اللجنة التنفيذية المؤقتة، تلاها فضيلة المراقب العام لجماعة الاخوان المسلمين افتتاحا لاعمال اللجنة التحضيرية. جاء فيها « تتشرف اللجنة التنفيذية المؤقتة بان ترحب بكم الترحيب الاجمل.. الترحيب الذي يليق بكم كافراد والترحيب الذي يليق بمؤسساتكم الوطنية التي تحملت العبء كله في الدفاع عن المصالح الحيوية للوطن والمواطن.

وتتشرف ان تضع بين ايديكم خلاصة عملها طيلة الشهور الماضية. ماذا، وكيف، وصلنا الى هذه المرحلة من العمل الشعبي، والى اين ننوي الوصول.. ماذا تم في السابق، وماذا بعد ؟!

ان الاجابة على ذلك تنطلق من الاوضاع القائمة حاليا وهي بكل المقاييس ولدى الغالبية العظمى من المواطنين لا تبعث على التفاؤل. فالاوضاع الاقتصادية المعيشية للقطاعات العريضة من جماهير شعبنا العاملين في المصانع والارض والادارة العامة تعاني من ضيق شديد وضنك غير مسبوق وذلك بسبب السياسات الحكومية وبرنامج الافقار الشعبي الذي يستوجب رفع الاسعار في ظل سياسة تجميد الاجور وما ينتج عن ذلك كله من بطالة فقر واملاق متزايد وما يؤدي اليه من انتشار الجريمة وتهديد امن المواطنين.

والاوضاع الديموقراطية تزداد تدهورا يوما عن يوم، ومظاهر ذلك لا يحصيها عد ويكفي ان نشير الى قوانين المطبوعات والانتخاب وما يتهدد النقابات المهنية ومختلف مؤسسات المجتمع المدني، ومن بينها الاحزاب بقوانين جديدة تزيد من التعقيدات المفروضة على حركة المجتمع وتلغي حتى الهوامش البسيطة في اطار الحريات العامة والديموقراطية وحقوق الانسان.

لقد وصلت الاوضاع بالبلاد الى درجة لم تعد تحتمل، واصبح الصمت عليها جزءا من المشاركة فيها، والحكومة ماضية في طريقها دون اللجوء الى المراجعة الشاملة لانقاذ البلاد مما هي فيه.

من هذه الاوضاع ننطلق ولقد اثبتت مواقفكم دائما بوحدتكم الشعبية في مختلف المحطات السابقة سواء في مجابهة التطبيع مع العدو الصهيوني او معركة الخبز والاعلاف او مقاومة معرض الصناعات الاسرائيلية بعمان، او مواجهة قانون الانتخاب ونتائجه، او الحريات الصحفية العامة وحقوق الانسان.

فلقد تحليتم دائما بدرجة عالية من الوعي والاحساس بالمسؤولية والتنكب للمهمات وفي مقدمتها مجابهة معاهدة وادي عربة التي هي اساس البلاء بالحاضر، وتؤسس للخراب الشامل في المستقبل.. ولذلك انجز نشطاء الحركة الشعبية ما هو بين ايديكم الان، وباتفاق تام دون تحفظ من احد.. لقد انجزوا مشروع برنامج الاصلاح والانقاذ الوطني، واليات انعقاد المؤتمر الوطني، وتاليف هذه اللجنة التحضيرية الكريمة. وقد جاء هذا الانجاز على قاعدة القرار بتحمل المسؤوليات الوطنية والوعي بالحقائق التالية التي ترسخت بالتجربة المعاشة طيلة السنوات الاربع الماضية.

١ ـ ان السلطة ماضية في خياراتها الشاملة دون رجعة، وهي خيارات تريد منها نقل البلاد والمجتمع الى طريق اخر ومن موقع التبعية.

٢ ـ ان السلطة لا تريد ان تسمع صوت الشعب او تنظر الى تجليات ارادته ووضعت نفسها بالتالي في موقع العجز عن فتح اي حوار منتج يمتلك شروط نجاحه، وبالتالي نجاح الساعي للمراجعة فالاصلاح فالخلاص الوطني.

وفي ضوء ذلك بقيت مهمة تطوير وحدتنا عملنا ماثلة تلح على الجميع يوما بعد يوم وازمة اثر ازمة من ازمات السلطة.. وهذه المهمة هي عقد مؤتمر وطني اردني ينبثق عنه برنامج للاصلاح والانقاذ وادانه جبهة عريضة توحد قوى الشعب صاحبة المصلحة في وقف هذا التدهور العام والاستعداد للنهوض من جديد.

ومنذ شهور ونشطاء الحركة الشعبية المنظمة يتداولون بالطريقة التي نصل بها الى مبتغانا وتم الاجماع اخيرا على ان الاصلاح يجب ان يكون باتجاهين:

الاتجاه الاول هو اصلاح العلاقة فيما بين مؤسسات المجتمع المدني بتعبيراتها المختلفة احزابا ونقابات وهيئات اجتماعية وثقافية. واصلاح طرق تعاملها مع الهم الوطني.. ووقف عملها كجزر منعزلة الى اقصى ما تستطيع انجازه هو التعبير عن الاستياء العام الذي يقصر عن الفعل.

والاتجاه الثاني ان حصيلة هذا الاصلاح المرجو ستكون توحيد الجهد الشعبي بعامة للضغط على السلطة من اجل التراجع عن خياراتها المدمرة في جميع المجالات.. فهذا الوطن لنا جميعا، ويجب ان تاخذ مؤسسات المجتمع دورها كاملا في صنع مستقبله.

وقد رات اللجنة التنفيذية المؤقتة ان تتجنب الاساليب السابقة في العمل المشترك، والعمل الشعبي الموحد، وهوالعمل الفوقي الذي تقرر به مجموعة من الاحزاب / والنشطاء / والنقابات ما تراه مناسبا. ذلك لان الاوضاع بالبلاد من حيث شراسة الهجمة على مؤسسات المجتمع المدني والمصالح الوطنية والقومية وانكشافها، ومن حيث نضج الحركة الشعبية نفسها لم تعد تتيح العودة الى اساليب العمل الفوقي. ولذلك لا بديل عن الاسلوب الديمقراطي الذي يشرك الجميع باتخاذ القرار الشعبي وفي تنفيذه.

ولسوف نرى حين نناقش الية انعقاد المؤتمر لجدول اعمالنا اليوم ما هوالمقصود بذلك وبالتفاصيل وكيف نراه ونقترحه عليكم.

ومع ذلك يبقى السؤال معلقا.. وماذا بعد !! ها نحن قد وصلنا الى تاليف لجنة تحضيرية ممثلة لمؤسسات المجتمع المدني، ونهدف الى اصدار وثيقة برنامجية نتفق عليها، وقد نعلن جبهة للخلاص الوطني.. ولكن هل يجيب هذا على سؤال المواطنين الذي يزوبع الان في المدن والقرى !! وماذا بعد !!.

ان هذا كله مرهون بنقاشاتكم وما يصدر بعدها من قرارات.. ومدى الالتزام بها وبتنفيذها.. ولدى اللجنة التنفيذية المؤقتة عددا من مشاريع القرارات التي ستقدمها لكم في حينه على جدول الاعمال.





الرفاق يكتبون

دور المقاومة الشعبية !!

عقله محاسيس / جرش

تمر ذكرى الخامس من حزيران منذ ما يزيد على ثلاثون عاما ونحن نتجرع الغصة تلو الاخرى، ونتنقل من هم الى هم، فتارة بين البكاء والحسرة على حاضر اليم وتارة اخرى نتشبث بخيطان ماض عتيق تاكلت حوافه من القصاه الى القصاه فترتفع العيون وتتطاير الحواجب على وريقات من كتب مدرسية قديمة لم تصلها ماكنات التطبيع تتحدث باننا حكمنا في الاندلس كذا قرن ووصلنا الى مشارف الصين، وتوغلنا في قلب افريقيا السوداء وارشدنا ديغاما في اكتشافه.. الخ وتتجول بنا الذاكرة نحن الذين عايشنا الماساة عام ١٩٦٧ التي اكمل بها العدوالصهيوني احتلال فلسطين كاملة واضاف عليها مرتفعات الجولان وصحراء سيناء وجزء من اراضي شرق الاردن، تتوقف بنا الذاكرة عند انظمة عربية ممزقة منقسمة على نفسها فلي اي وعكة برد نراها تهز عصا الطاعة وتنشر العساكر والدرك في كل مكان بحثا عن اي مطلوب او مشتبه به يتحدث او يلفظ كلمة الحرية كاملة بحروفها الاربع، وبهذا الجو العشائري المشحون ما بين الانظمة والشعوب ـ الذي كان يخلو من ابسط قواعد المصالحة حتى «العطوه» ـ دخلت الالة العسكرية الاسرائيلية ارض المعركة وكانها في نزهة او شهر عسل، فالمقاومة الشعبية مجهضه سلفا مع انها قوة لا يستهان بها في كسب المعركة سيما وان رياح المقاومة وحركات الاستقلال في جميع انحاء الوطن العربي كانت في تلك الفترة على اشدها، فالحس الوطني والنقمة الجماهيرية للمستعمر كانت في ذروتها وعنفوانها، وبهذا نقول ان المقاومة الشعبية كانت اداة ناجحة في تحطيم قوة العدو وتحجيم الته العسكرية الجبارة والتي كانت تتفوق على جميع اسلحة الجيوش العربية. بمثل هذه الحالة من عدم التوازن في القوى تتجلى قيمة التضحية والفداء ويتعلق دور المقاومة الشعبية، ولنا في انتفاضة الحجر وحركة المقاومة اللبنانية الان وحرب الاستقلال الصينية والكورية والحرب الفيتنامية الامريكية عبرة لمن اعتبر.

قراءة في مبادرة الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين

البرنامج الوطني من اجل الاستقلال والعودة

بقلم : محمد النايف
عضو المكتب السياسي لحزب الشعب الديمقراطي الاردني (حشد)

لا ندري لماذا يحاول البعض القفز عن الحقيقة واستمرار الترويج لحسنات الاتفاقيات والمعاهدات التي وقعت مع اسرائيل في اوسلو ووادي عربة والمراهنة على الدور الامريكي كوسيط نزيه والتماسك السياسي لاصحاب اوسلو، في ادارة العملية السياسية. بعد كل الذي جرى وتقديم الحقوق الفلسطينية الى مجرد تفاوض على نسب وارقام والاقرار بأن الاراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧ بما فيها القدس هي اراضي متنازع عليها بمجرد الدخول في عملية التفاوض على نسب الانسحاب الاسرائيلي منها.

من لا يصدق لعليه ان يستلتي الشعب الاردني والشعب الفلسطيني بصورة نزيهه ليس من خلال المراكز المختارة والممولة من قبل السلطات الحاكمة بل من خلال صيغة ما يتم الاتفاق عليها، لانهما قادتا اردنيا وفلسطينيا على الصعيد الرسمي الى تحول الثوابت الاستراتيجية الوطنية والقومية الى مجرد مفردات سياسية اجازت التلاعب والقفز عنها وتبركت مواقفها بسياسة تضليلية عن عودة الحقوق كليا كما يقول اصحاب وادي عربة، او من خلال الترويج الدعاوي والاعلامي لقادة سلطة الحكم الذاتي، ان الهدف الاستراتيجي المرحلي المعنون بحق تقرير المصير واقامة الدولة المستقلة لم يتم التنازل عنه. ولذلك تطلق التصريحات المتتالية عن انه سيتم الاعلان عن الدولة في لحظة انتهاء المرحلة الانتقالية في ٤/٥/٩٨، في الوقت نفسه يتم التنازل فيه عن الارض وكل عناصر السيادة من خلال القبول بالمبادرة الامريكية وقبلها اوسلو والاتفاقيات الاخرى، فالقضية الرئيسية والجوهرية والسؤال المطروح هو اية دولة يريد الشعب الفلسطيني وحركته الوطنية في فلسطين والشتات، دولة بدون سيادة وعلى جزء ضئيل من اراضي الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، ام دولة لها كل مقومات السيادة على كامل الاراضي الفلسطينية المحتلة وحتى حدود حزيران ٤ عام ١٩٦٧. هذا الفارق الجوهري ما بين تصريحات قادة الحكم الذاتي ومبادرة الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، كل منهما له استحقاقاته الاول يرهن تحقيق ذلك على الدور الامريكي المكشوف موقفه السياسي تماما، وعلى الدبلوماسية العلنية والسرية والاستعداد الدائم للاستجابة للشروط الامريكية والاسرائيلية ولذلك كانت المراهنة على المبادرة الامريكية التي جميع عناصرها من شروط حكومة الليكود، الداعية الى ضرب وتفكيك البنى التحتية لقوى المعارضة ومنع اي نشاطات سياسية واعلامية ضد اسرائيل الى غيرها من شروط اخرى سياسية وامنية والى رفض مجرد التفكير للعودة للشعب والعمل لوحدة كل قوى الشعب الفلسطيني ونضالاته لمجابهة سياسة اسرائيل. اما المبادرة الثانية للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، فهي تدعو الى خط ونهج سياسي استراتيجي مخالف تماما للنهج الذي ساد منذ مدريد وحتى اللحظة تدعو الى الحوار الوطني والعودة للتمسك بالبرنامج الوطني وبسط السيادة واعلان الدولة على الضفة الفلسطينية بما فيها القدس والقطاع وحتى حدود الرابع من حزيران عام ١٩٦٧.

الفرصة التاريخية تتكرر من جديد

وحتى لا تضيع الفرصة السياسية التاريخية كما ضاعت عندما صدر قرار التقسيم ١٨١ عام ١٩٤٧ بفضل السياسات القصيرة النظر التي نحصد نتائجها حتى الان وبعد ٥٠ عاما، واقامة دولة اسرائيل ولم يقم شقها الثاني وهو قيام دولة فلسطين، ومن اجل تجديد البرنامج والخطاب الوطني الفلسطيني المتشابك مع الخطاب القومي [illegible]

خصوصا في ظل موازين قوى محلية واقليمية ودولية، ليست الان في موقع قوة النقض.

ولان اوسلو وتداعياته المتواصلة التفريطية والتنازلية والتي وصلت الى التفريط بالارض الفلسطينية والموافقة على اعتبارها اراضي متنازع عليها واستمرار المراهنة على الوسيط الامريكي المرتبط موقفه وقراره ومصالحه السياسية والاقتصادية والاستراتيجية في الشرق الاوسط، الى حدود كبرى بالدور والموقع الصهيوني الاسرائيلي، فالتشابك واضح والمصالح مشتركة وادوار كل منهما في المنطقة تكمل بعضها البعض، مثل بناء الحلف التركي - الاسرائيلي الهادف سياسيا الى بناء حلف سياسي وعسكري وامني اوسع في المستقبل يحمل طابع الهيمنة والشرطي في المنطقة ضد سوريا والعراق وايران وضد حركة التحرر العربي بمجملها.

واذا كانت لامريكا سياسة عامة ذات بعد استراتيجي سياسي واقتصادي في الشرق الاوسط جوهرها السيطرة والهيمنة على النفط العربي من منابعه وحتى مصباته فان هذه السياسة تنطلق من مبدأ ثابت في ان لا يتعارض ذلك مع السياسة الاستراتيجية الاسرائيلية التي تحولت بعد انتخاب نتنياهو من كونها دولة تريد الاعتراف بها سياسيا في الحياة السياسية والاقتصادية العربية خصوصا، وجزء من منظومة الاقليم الشرق اوسطي الذي كان يتبناه بيريس، برنامج نتنياهو الذي ينطلق من كون اسرائيل قوة عظمى تريد الاندماج من خلال الاعتراف والاقرار انها القوة السياسية والاقتصادية والعسكرية رقم واحد في الشرق الاوسط، تفرض اولوياتها في العلاقات والدور والموقع ان الخلاف الامريكي الاسرائيلي، الذي برز في الاسابيع الماضية لم يكن في الابعاد السياسية الاستراتيجية لكل منهما المرتبطين مع بعضهما بل تمحور حول قضية محددة، ان الراعي الامريكي، قدم مبادرة (المرفوضة شعبيا ووطنيا) والمقبولة من السلطات الحاكمة في الاردن وسلطة الحكم الذاتي، وبالتالي فان هذا الموقف الامريكي تعامل مع اسرائيل، ليس باعتبارها قوة عظمى في الشرق الاوسط، تقرر سياستها وامنها، من موقع القوة والردع، في المفاوضات مع الفلسطينيين رغم ان المبادرة كما اعلنت تستجيب للمطالب الاسرائيلية سياسيا وامنيا. ان بيرس المستند الى تجربة سياسية طويلة طابعها التردد والاستناد الى الفكر الصهيوني ببعده السياسي، بمعنى يريد ان يدخل ويندمج من الشباك في العالم الشرق اوسطي. اما نتنياهو فاراده واضحة شفافة اسرائيل قوة عظمى في الشرق الاوسط مثلها من القوى العظمى في العالم، ليست بحاجة بتاتا للاندماج السياسي والاعتراف بها كدولة، بقدر ان العالم الشرق اوسطي هو يريدها وبحاجة لها من موقع تفوقها الاقتصادي، الذي بات اقتصادها يشكل ما نسبته ١٨٪ من مجموع الناتج المحلي لمجموع دول الشرق الاوسط. لذلك يطلب نتنياهو، لاحظ ما يطلبه، من الادارة الامريكية البحث في الغاء المنح المالية لاسرائيل، لانها باتت الان لا ترى فيها [illegible] لانها لا تشكل سوى ٣٪ من الناتج القومي الاجمالي لاسرائيل.

تنازلات جديدة وقبول المبادرة

الامريكية والوقائع والمؤشرات على بلوغ عملية اوسلو نقطة الاستعصاء التي تفرض المرتكزات التي قامت عليها، فتنفيذها بعد بروتوكول الخليل (١٦/١/٩٧) على عتبة الاستحقاقات الجادة المتوجبة على اسرائيل في المرحلة الانتقالية: اعادة الانتشار على ٣ مراحل [illegible] في الضفة الغربية باستثناء المناطق المشمولة بمفاوضات الوضع الدائم (القدس، المستوطنات، المواقع العسكرية، الحدود) الممر الامن بين الضفة والقطاع، الافراج عن الاسرى والمعتقلين، [illegible] تفكيك الادارة المدنية في الضفة الغربية التابعة للحكم العسكري الاسرائيلي، السيطرة على المياه..

وفي هذا الاطار، فان المبادرة الامريكية بعد اجراء تعديلات عليها لصالح اسرائيل ليست اكثر من وسيلة، وباقل كلفة ممكنة للطرف الاسرائيلي، لختم المرحلة الانتقالية كمرحلة مستقلة وقائمة بذاتها نصت عليها بوضوح اتفاقات اوسلو.

ان المبادرة الامريكية ليست اكثر من مخرج عملي مؤقت، باقل كلفة ممكنة للطرف الاسرائيلي، لختم المرحلة الانتقالية والدخول في مفاوضات الحل الدائم ضمن شروط وتحديدات اتفاقيات اوسلو، دون ان يكون ثمة افق مرئي لانجاز هذا الحل. وهذا ما يقود الى اشغال المساحة التي تفصلنا عن انتهاء الفترة الزمنية المحددة للمرحلة الانتقالية (٤/٥/١٩٩٩) بالتفاوض حول المبادرة الامريكية واليات تطبيقها، وبما يوحي باستمرار عملية اوسلو وتقدمها. وهذا ما يترتب عليه، عمليا، ادامة ما انجز من الحل الانتقالي القائم على الحكم الذاتي لفترة زمنية غير محددة، اي بما يتجاوز استحقاق ٤/٥/١٩٩٩ انف الذكر.

من هنا سلبية المبادرة الامريكية وخطورة بعدها مع اسرائيل، لقد تحولت هذه المبادرة بعد تبنيها الرسمي من قبل السلطة الفلسطينية، الى مظلة لتجاذبات امريكية - اسرائيلية على خلفية تباين، اني ومحدود بين رؤية القوة العظمى للمنحى الراهن للتسوية واولويات التركيز في ضوء مصالحها الاجمالية في المنطقة والتي تمثل فيها اسرائيل، ودائما تحت المظلة الامريكية، موقع القوة الاقليمية المركزية، وبين نزوع هذه القوة الاقليمية الى مكاسب اضافية يمكن ان تخل، راهنا على الاقل بالتوازن الاجمالي للسياسة الامريكية ازاء التسوية، والترتيبات الاقليمية قيد الانجاز. ان الضجة التي تثيرها هذه التجاذبات، الناجمة عن تباين حقيقي وان يكن غير جوهري في الرؤى السياسية، لا يجب ان يحجب عن حقيقة رسوها بعد حين، على توافق امريكي - اسرائيلي تشكل قاعدته المبادرة الامريكية بمضمونها الرئيسي، والتي تضعنا عمليا مع دنو استحقاق ٤/٥/١٩٩٩، تاريخ انتهاء المرحلة الانتقالية بحسب اتفاقات اوسلو، امام استمرار الامر الواقع الاحتلالي - الاستيطاني لامد غير محدود تحت مظلة الحكم الذاتي

برنامج للانقاذ الوطني

استنادا وتاسيسا على كل هذا الوضع السياسي والمستند الى الحقائق وحتى لا تضيع الفرصة التاريخية ونقع بالخطأ من جديد حول قرار التقسيم وبالتالي لا بد من الاجابة عن سؤال: اي دولة يريد الشعب الفلسطيني وعلى اية اراضي وحدود جغرافية يقيم السيادة عليها، دولة، هي لكل الشعب الفلسطيني بكافة اماكن تواجده، من اجل ذلك وتمسكا بحق اللاجئين والنازحين بالعودة قدمت الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين بقيادة الامين العام نايف حواتمة مبادرة وبرنامج للانقاذ الوطني الفلسطيني تم اقراره بالمؤتمر الوطني الرابع تستند الى الحق السياسي والقانوني الدولي لقرار التقسيم ١٨١ الصادر عن مجلس الامن، وقرارات دولية اخرى وقرارات القمم العربية ودول عدم الانحياز والاسلامية التي اقرت قيام دولة فلسطينية، لم تر النور حتى الان، وبسط السيادة على الضفة الفلسطينية بما فيها القدس وقطاع غزة حتى حدود الرابع من حزيران عام ١٩٦٧، واعلان الدولة الفلسطينية المستقلة عليها وعاصمتها القدس وارتباط ذلك بتنفيذ المجتمع الدولي لقرار الامم المتحدة ١٩٤ الداعي الى عودة اللاجئين الى ديارهم والقرار ٢٣٧ بعودة النازحين بدون قيد ولا شرط. ان هذا الخيار الوطني المرحلي الذي تعيد الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين [illegible]

الحقوق الوطنية الى مجرد مطالب. ان هذه المبادرة الوطنية الكبرى التي تعيد للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين حيويتها السياسية بعد استعادة دورها الوطني والجماهيري من اجل الوحدة الوطنية الكبرى للحركة الوطنية الفلسطينية وم.ت.ف وبرنامج الاجماع الوطني الذي تم التخلي عنه من قبل الشريحة البيروقراطية والطفيلية البرنامج المرحلي الذي كان شرف الريادة في طرحه للجبهة الديمقراطية، ولاحقا دورها مع اطراف التحالف الديمقراطي بالوصول الى وثيقة عدن الجزائر التي قادت الى اعادة الوحدة الوطنية الفلسطينية عقد المجلس الوطني الفلسطيني التوحيدي في نيسان ١٩٨٧، بما اسس لانطلاقة الانتفاضة في ذات العام، وبرهنت على قدرة فصائل م.ت.ف والشخصيات الوطنية والاجتماعية للوصول في اطار البرنامج الائتلافي الوطني على تقديم الحلول السياسية والوطنية. فاندلعت الانتفاضة المباركة التي اجهضت على يد التيار اليميني في م.ت.ف الذي اراد ان يستثمرها سياسيا من خلال الدخول في مفاوضات للوصول الى تحقيق الاهداف السياسية، فهذه العقلية البرجماتية، واصلت الشعب الفلسطيني الى كارثة اوسلو. ووادي عربة وادى ذلك وبعد قمة الجزائر حزيران ١٩٨٨ الى اعلان قرار فك الارتباط السياسي والقانوني من قبل الحكومة الاردنية

صراع فكري وسياسي وجماهيري

ان مستوى الصراع السياسي والفكري السائد الان وصل الى مستوى حاد ما بين المشروعين الانهزامي التفريطي والانقاذي الوطني الذي تمثله القوى الديمقراطية والمعارضة الفلسطينية، هدفه الوصول الى تحقيق اهداف غالية وطموحه، حل مرحلي سياسي ووطني، ممكن تحقيقه في ظل موازين القوى المحلية والاقليمية والدولية، وتتوفر شروط نجاحه في توفر شرطه الذاتي الفلسطيني المتحد والموحد على ذلك مهما كانت الظروف والتضحيات. وهو حل بكل تاكيد ليس تكتيكيا ولا مناورة، او تضليل، كما يريد الشعب الفلسطيني ويرغب، وبمستوى التضحيات التي قدمت، لكنه امر لا بد منه مرحليا ووطنيا لتعود فلسطين الى الخارطة السياسية اسوة بباقي الاوطان، فالخطوة السياسية الكبرى هذه بمشروعها الذي تقدمه الجبهة الديمقراطية هو مشروع سياسي وطني نهضوي لا يقتصر مفعوله وتأثيراته فلسطينيا، بل عربيا ايضا، واقليميا، فالدولة ذات السيادة الفعلية، وليست الشكلية، ستجد العون والمدد، بما يفتح ويؤسس وهو امر قادم لا محالة من اجل الحل الوطني الاستراتيجي، الذي له شروط الواقعية السياسية، واهمها التغير في موازين القوى سياسيا واقتصاديا والتغيير في البنية الطبقية والسياسية للسلطات العربية الحاكمة الكومبرادورية والطفيلية، باتجاه التحول الى انظمة سياسية وطنية وديمقراطية من خلال الصراع الديمقراطي للحركة الشعبية، القادمة سياسيا، اقليميا ودوليا. ان المشروع الصهيوني لاقامة دولة الاغتصاب على حساب شعبنا الفلسطيني الذي شرد منها قد توفرت له عوامل دولية بريطانية - امريكية واسناد اقتصادي وتقني، لم يستطع المستوى السياسي والاقتصادي العربي المتخلف والعاجز ان يقاومه [illegible]

بمناسبة خمسينية النكبة

المشاركة الشعبية الاردنية في النضال الوطني الفلسطيني

محمد ابو الرب

منذ بداية انكشاف المؤامرات الاستعمارية والصهيونية بشأن فلسطين، وعندما انكشفت مؤامرة (وعد بلفور) سارع عدد من ابناء شرق الاردن الى الاحتجاج للجنرال (بولز) الحاكم العسكري العام في فلسطين، منددين بالخطر الصهيوني، ومؤكدين على مقاومة هذا الخطر الى جانب اشقائهم الفلسطينيين، ووقع على هذا الاحتجاج كل من (حسين الطراونة، سليمان بن طريف، حمد بن حاتم، سالم النسعة، غيث بن هدايا، سليم ابو دميك، حامد الشراري، وعودة ابو تايه). وفي وقت مبكر، تداعى اهالي مناطق (اربد) لعقد مؤتمر في (قم) من قرى منطقة الوسطية في اربد، وبرئاسة (ناجي العزام)، حيث اعلن عن رفض الهجرة اليهودية الى فلسطين وبدات العمليات العسكرية ضد الانجليز واليهود، كان منها الهجوم في اواخر شهر نيسان عام ١٩٢٠ على سمخ وبيسان، حيث سقط اول شهيد اردني على قرى فلسطين وهو (كايد المفلح العبيدات) من قرية (كفرسوم) وفي المؤتمر الوطني الاول (٢٥ تموز١٩٢٨)، اعلن عن الميثاق الوطني والذي اكد في بنده الرابع ان وعد بلفور القاضي بانشاء وطن قومي لليهود في فلسطين مخالف لعهود بريطانية وتصريحاتها مضادا للشرائع المدنية والدينية في العالم.

واكد المؤتمر الوطني الثالث (٢٥ ايار ١٩٣٠) على ضرورة مقاومة الاخطار الصهيونية، واعاد التاكيد على ذلك في المؤتمر الوطني الرابع (١٩٣٢).

اما المؤتمر الوطني الخامس (١٩٣٣) فقد اضاف لمخاطر الصهيونية على فلسطين، بالمطالبة بوضع تشريع اردني لمنع بيع الاراضي لليهود ومنع اقامتهم الدائمة في شرق الاردن. وامام خطر انتقال ملكية الاراضي الاردنية او تاجيرها للصهاينة، بادرت اللجنة التنفيذية للمؤتمر الوطني لاصدار بيان للشعب الاردني في حزيران ١٩٣٤ للتنبيه من هذا الخطر الداهم. ومرة اخرى عقد مؤتمر خاص بفلسطين في قرية (ام العمد) عام (١٩٣٦) واعلن في مذكرات خطية عن التنديد الشعبي الاردني بسياسة حكومة الانتداب البريطاني في فلسطين، واعلان الاستعداد للمشاركة في مقاومة الصهيونية التي تشكل خطرا على فلسطين وشرق الاردن ومن الذين وقعوا على هذه المذكرات (كليب الشريده، مثقال الفايز، حامد الشراري وصالح العوران). كذلك عمت المظاهرات المدن الاردنية، واغلقت المدارس ابوابها وخاصة المدارس الثانوية في عمان والسلط واربد والكرك، وفتحت كل المجالات لدخول المتطوعين وارسال الامدادات والتبرعات المالية، وارتفعت وتيرة المشاركة الشعبية الاردنية في مساندة نضالات الشعب الفلسطيني وخاصة عندما اعلن الاضراب العام (١٩٣٦)، فنسفت انابيب شركة النفط العراقية عدة مرات، وقطعت اسلاك الهاتف، وقتل العديد من الضباط البريطانيين ومن ضمنهم الميجر (مكادم). وعلى ابواب النكبة الفلسطينية في ايار ١٩٤٨، عبرت افواج المتطوعين بما لا يقل عن (١٢٠٠) مناضل من عشيرتي بني صخر والحويطات، وممن شارك في معارك فلسطين من اهل الاردن: الشيخ نهار السبوع والشيخ فلاح المطلق واخرون، فكان كل واحد منهم يقود فصيلا من رجاله. وعقب النكبة الفلسطينية في ١٥ ايار ١٩٤٨، كانت ولا زالت المسالة الفلسطينية تحتل الموقع الذي تستحقه في الوجدان الشعبي وكان ابرز تجلياتها الوحدة الكفاحية الاردنية الفلسطينية في معركة الكرامة (اذار ١٩٦٨)، وتقديم المئات من الشهداء والجرحى في صفوف المقاومة الفلسطينية او من جراء الاعتداءات الاسرائيلية على القرى الاردنية التي احتضنت المقاومة الوطنية الفلسطينية.

شذرات من بيان الى الشعب الاردني

صادر عن اللجنة التنفيذية للمؤتمر الوطني الاردني في الثاني من حزيران ١٩٣٤ ايها الاردنيون.. لقد نشط الصهاينة ودعاتهم (احبط الله مسعاهم) في الاونة الاخيرة نشاطا عظيما، الغاية منه ادخال الصهيونية لبلادكم واستيلائها على اراضيكم، فمؤتمرهم تقرر ضرورة الاستيلاء على شرقي الاردن، وصحفهم تبث الدعايات.. في كل مكان تحقيقا لمطامعها، وحوادث المساومات لبيع الاراضي اليهودية من يهود وسماسرة لليهود وتجريها لمدد طويلة او رهنها اليهم.. وجماعاتهم تؤم البلاد زرافات زرافات مشرين كأنما هي من الاراضي الموعودة ومن وطنهم القومي.. ان البلاد قادمة على دور خطير.. فالصهيونية التي لا تزال تسعى.. مع فئة من المرتزقة في سبيل ابادة العرب في فلسطين وازالة معالم العروبة فيها.. ان هذه الساعات الرهيبة التي تمر بها البلاد.. تقضي علينا ان لا نقف حيارى لا ندري ما نفعل، ما دام الامر من قبل ومن بعد مرهون بارادتنا. المرجع / تاريخ الاردن الحديث، تاليف منيب الماضي وسليمان موسى صفحة ٣٥١

في مقر «حشد» باربد

افتتاح معرض الصور والرسوم عن النكبة الفلسطينية

اربد - سهير ابو رواق

في اجواء مفعمة بالحماس والحس الوطني اقيم معرض للصور والرسوم، تضمن مشاهد عن المأساة والنكبة الفلسطينية في عام ١٩٤٨، في سياق خطة الاحتفالات بمناسبة خمسينية النكبة.

وحضر افتتاح المؤتمر عدد كبير من ابناء مدينة اربد - مستذكرين هذه المناسبة، حيث تحدث (عارف الزغول عضو المكتب السياسي «حشد»)، امين سر لجنة التنسيق الحزبي عن دروس النكبة التي تستوجب مواجهة الاوضاع المتردية على كافة الصعد: فلسطينيا وعربيا، واهمية اعادة بناء الاجماع الوطني الفلسطيني على اساس قيام الدولة الفلسطينية وبسط سيادتها على الارض الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس بحدود ٤ حزيران ١٩٦٧.

واشار (حسين ابو راس) عضو اللجنة المركزية في الحزب الشيوعي الاردني الى سياسة التضييق الحكومي على نشاطات الاحزاب حيث تغلق ابواب مؤسسات المجتمع المدني في وجه هذه الاحزاب ونشاطاتها، في الوقت الذي تفتح به ابواب بلادنا مشرعة للاحتفالات بعيد تاسيس كيان مغتصب لحقوق الشعب الفلسطيني

وقال (عبد المجيد ياسين) عضو اللجنة المركزية لحزب الوحدة الشعبية الديمقراطي عن المناسبة، ان طبيعة المرحلة التي نمر بها وبما تفرضه من تحديات سواء على المستوى الوطني او القومي، تستدعي المزيد من تلاحم القوى الوطنية والديمقراطية وكل الحريصين على مستقبل هذه البلاد.

وتحدث المحامي / زايد ردايدة (مستقل) عن اهمية التضامن العربي والتاكيد على اولويات الصراع مع العدو الصهيوني والغاء المعاهدات التي الحقت الضرر بالبلاد، وترسيخ اسس الديمقراطية ودعم كفاح الشعب الفلسطيني، مؤكدا على العمق العربي والاسلامي لنضال الشعب الفلسطيني في سبيل حقوقه الوطنية المشروعة. وضمن فعاليات «المعرض» اقيم حوار شامل ومعمق بين الفعاليات السياسية والنقابية والشعبية، فكانت (حلقة نقاش) تناولت الهم الوطني والقومي وسبل النهوض لمواجهة حالة التردي التي تعيشها البلاد على كافة الصعد منذ توقيع معاهدة وادي عربة (١٦/١٠/١٩٩٤) وقبلها. واستمرت فعاليات المعرض لمدة ثلاثة ايام، حيث شاهدت اعداد كبيرة من ابناء المدينة والقرى المجاورة، واشادوا بالمستوى والهدف الذي اقيم المعرض لاجله.

نشاطات خمسينية النكبة في محافظة الزرقاء

بدعوة من اللجنة الوطنية لاحياء ذكرى خمسين عام على النكبة وبالتنسيق مع لجنة المجابهة في محافظة الزرقاء، اقيم في مقر حزب الشعب الديمقراطي الاردني - حشد - الزرقاء ندوة حاشدة بعنوان الارض عنوان الصراع تحدث فيها السيد احمد يوسف ابو فادي عضو المكتب السياسي لحزب الشعب الديمقراطي الاردني حشد والسيد احمد النجداوي عضو القيادة العليا لحزب البعث العربي الاشتراكي الاردني. استعرض فيها المحاضران تطورات القضية الفلسطينية والصراع العربي الاسرائيلي وواقع المنطقة على الصعيد الاردني والعربي واشار في مداخلته الى ان اتفاقيات اوسلو عطلت برنامج الاجماع الوطني والوحدة الوطنية الفلسطينية في الصميم واضفت الاتفاقيات الشرعية على الاحتلال والتنازل عن حق الشعب الفلسطيني التاريخي في ارضه وفي مواجهة الاوضاع المتردية ودعا الى اعادة بناء الاساس السياسي للاجماع الوطني الفلسطيني على قاعدة قيام الدولة الفلسطينية وبسط سيادتها على الارض الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس بحدود ٤ حزيران ١٩٦٧م.

كما دعى الى استفادة التضامن العربي وعقد القمة العربية والتاكيد على اولوية العداء مع العدو واحياء معاهدة الدفاع العربي المشترك ودعم كفاح الشعب الفلسطيني.

واشار احمد النجداوي في مداخلته الى ضرورة ربط القضية الفلسطينية بدورها القومي والعربي وشدد على استمرار النضال رغم كل المؤامرات التي تحاك على الامة العربية ودعا الى العمل على رفع الحصار عن العراق والنضال المتراكم من اجل القضية الفلسطينية. كما اقيم في مقر حزب البعث العربي الاشتراكي وبدعوة من لجنة المجابهة امسية شعرية بمناسبة مرور خمسين عاما على النكبة القى فيها الشاعران ماجد المجالي / احمد حتون عددا من القصائد عن النكبة وواقع الامة ومعاناتها.

جذور نكسة ١٩٦٧

بقلم : عليان عليان

ليس صدفة ان ينصب الحديث على مصر عند الحديث عن نكسة الخامس من حزيران ١٩٦٧، اسبابها ودروسها.. كون مصر شكلت ومنذ ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ الاقليم القاعدة لحركة الثورة العربية، وبل ما هو اكثر من ذلك، وكون مصر كانت ولا تزال رغم ما لحق بها جراء كامب ديفيد - هي المؤهلة للعب هذا الدور ارتباطا بامكاناتها البشرية والحضارية، وبامكانات الموقع الاستراتيجي والدور التاريخي، وارتباطا بالدور القومي الرائد الذي بلوره وفعله الرئيس الخالد الراحل جمال عبد الناصر على قاعدة من بنية طبقية متبلورة وناضجة تشكلت على ارضية الاصلاح الزراعي وخطط التصنيع الثقيل والاستقلال الاقتصادي.

بعد هذه المقدمة، قد يتساءل البعض قائلا: ان ما تقدم يشكل مقدمة منطقية للانتصار وليس للنكسة، وما حصل عام ١٩٦٧، نكسة واكثر من نكسة بل هزيمة!!.. وهذا صحيح ويدفعنا للقراءة العناوين الرئيسية لاسباب النكسة، من وجهة نظر غير تبسيطية وجهة نظر لا نردها الى اسباب فنية او تقنية.

وهنا نشير - ابتداء - ان القوى المتضررة من الثورة، قوى الردة والافرازات البيروقراطية للثورة المكتسبات داخل الحركة لتحبطها، وقد هيأ لها هذه الامكانية صيغة تحالف قوى الشعب العامل (٥٠٪ عمال وفلاحين ٥٠٪ برجوازية وطنية)، هذه الصيغة وان كانت صحيحة كإطار جبهوي، لكنها بالمطلق لم تكن صحيحة بمنظار حزب الثورة القائد الذي يواجه عثرات التحديات داخليا وخارجيا وتتربص به قوى الثورة المضادة وقوى الاستعمار العالمي.

قوى الثورة المضادة تسللت في اطار هذه الصيغة الفضفاضة الى مواقع فاعلة ومؤثرة في صنع القرار، وتسللت القوى المعادية للاشتراكية لتتبوأ مواقع هامة في الاتحاد الاشتراكي العربي، وسيطرت على مفاصل رئيسية في الامن والجيش والاقتصاد حيث شوهت صورة الثورة في عيون قاعدتها الشعبية، وعملت بمثابرة على نخر همتها وقدراتها، واضعاف الياتها الداخلية، بحث تكون النتيجة الطبيعية ما حصل لمصر والامة عام ١٩٦٧.

لقد تحدث الكثيرون من المفكرين الاستراتيجيين العسكريين منهم والسياسيين في مصر وخارجها عن النكسة واسبابها، فمنهم من اعادها الى عدم قيام المشير عبد الحكيم عامر بتطوير القوات المسلحة كما ونوعا، ومنهم من اعادها الى المغالاة في تقدير القوة المصرية وعدم تقدير قوة العدو، ومنهم من راح يبحث عن مشجب يعلق عليه الهزيمة فعلقها على اكتاف الاتحاد السوفياتي الصديق في انه زود مصر والعرب عموما باسلحة دفاعية وليس هجومية وانه خلق حالة من التردد عشية الخامس من حزيران لدى القيادة المصرية.

لقد ناقش الفريق محمد فوزي القائد العام للجيش المصري بعد حرب ١٩٦٧ بعد خروجه من سجن السادات، ناقش مقولة الاسلحة الدفاعية والهجومية مثبتا بطلانها ومؤكدا ان الاصدقاء السوفيات لم يبخلوا على مصر والعرب بالاسلحة وانهم زودوهم باسلحة تمكنهم من محاربة اسرائيل واكثر من اسرائيل، ومذكرا بان السوفيات ارسلوا طياريهم - بناء على طلب عبد الناصر - لحماية العمق المصري ابان حرب الاستنزاف.. وبالتالي فان موضوع المشجب السوفياتي كان مجرد فزاعة لاخفاء الاسباب الحقيقية للهزيمة التي وقفت ورائها قوى طبقية معينة، قادت الثورة المضادة في ١٥ مايو ١٩٧١.

العوامل السابقة كلها صحيحة - باستثناء المشجب السوفياتي - لكنها لا تشكل اسبابا لها بل مظاهرا وتجليا رئيسيا لجذرها الطبقي.

لقد ادرك عبد الناصر كنه النكسة، فبادر الى اجراء تحولات اساسية في البنية الاجتماعية للنظام ابتداء من بيان ٣٠ مارس وصولا لميثاق [illegible]

الحرب الاثيوبية الاريترية اعمق من مجرد خلاف حدودي

تقرير : محمد جمال عرفة

لم تكن الحرب التي اشتعل اوارها بين الاخوة الاعداء في اليوبيا واريتريا ـ في ذكرى مرور سبعة اعوام على دخولهما معا العاصمة الاثيوبية ، وانهاء نظام مانجستو ـ يختفي وراءها نزاع حدودي حقيقي كما قالت الدولتان بقدر ما يقبع في خلفيتها اسباب اخرى سرية لم تشا الدولتان الاعلان عنها ، وان كان خط تحرك قواتهما عبر الحدود وعمليات القصف الجوي المتبادلة كشفت بعض هذه الخيوط !

فليس سرا ان البلدان المتنازع عليها حدوديا بين الدولتين منذ استقلال اريتريا عن اليوبيا رسميا في ٢٣ من ابريل سنة ١٩٩٣ (وهي شيرارو وباديمي وشيميكو) والتي كانت للمفارقة مراكز عسكرية لقوات الطرفين ابان حربهما المشتركة ضد مانجستو معترفا من قبل رئيسي الدولتين بانها مناطق متنازع عليها ، ولكن الجديد هو تفجير هذا النزاع الحدودي القليل الاهمية والتغطية على الاسباب الحقيقية .

فقد اثار تنازل اليوبيا عن اريتريا ومنحها الاستقلال وبالتالي عن السيطرة على ميناءي عصب ومصوع اللذين يمثلان المنفذ البحري الوحيد لاثيوبيا غضب نخب سياسية وقبلية اثيوبية ودفعها لاتهام الرئيس زيناوي الذي اصبح رئيسا للوزراء ضمن النظام البرلماني الجديد بالتفريط في اراضي اليوبيا وحرمانها من الوصول للبحر على اعتبار ان ٧٥٪ من تجارة اليوبيا ترد عبر هذه الموانيء .

ايضا اثار غضب هذه الفئات السياسية والقبلية قيام زيناوي بضخ اموال كثيرة من الاقتصاد الاثيوبي لاريتريا او على حد قولهم (شفط مياه من الشجرة الاثيوبية لري الشجرة الاريترية) .

ففي بنود الاتفاق الذي وقعه كل من افورقي ـ رئيس اريتريا ـ وملس زيناوي رئيس اليوبيا في اغسطس سنة ١٩٩١ وتم الاعتراف فيه باستقلال اريتريا تم الاتفاق على ان تعترف الحكومة الاريترية المؤقتة بما لميناء عصب من اهمية حيوية لاقتصاد اليوبيا وترى انه لن يكون ابدا مصدر خلاف او نزاع بين البلدين ولذا تقرر ان يكون ميناء عصب ميناء حرا ايضا اتفق في فبراير سنة ١٩٩٢ على ان اليوبيا لا تدفع ضريبة لاريتريا لقاء مرور بضائعها الواردة والمصدرة عبر ميناء عصب الاريتري ، لكنها تسدد مبلغا بالعملة الاثيوبية « البر » تعويضا للخدمات التي يوفرها ميناء عصب لسفنها .والجديد الذي حدث هو انه مع تنامي اقتصاد اليوبيا اكثر من اقتصاد اريتريا الاول ينمو بنسبة ٨٪ والثاني بنسبة ٥٪ سعى الاريتريون لتحقيق المزيد من الاستقلال عن اثيوبيا وانشاوا عملة وطنية جديدة خاصة بهم هي النقفة بدل العملة الاثيوبية في نوفمبر الماضي وبدون اي تنسيق مع اثيوبيا ، فردت اليوبيا بقرار يفرض (عملة محايدة) في تعاملاتها مع اريتريا وهي الدولار الامريكي ، الامر الذي ضرب الاقتصاد الاريتري والتجار الاريتريين ، ايضا سعت اليوبيا للتحول تدريجيا عن استخدام ميناءي عصب ومصوع الى الموانيء الجيبوتية والصومالية حتى لا تسمح لاريتريا بالتحكم في تجارتها ، ومن ثم اقتصادها لتكون هذه اشد واعنف ضربة للاقتصاد الاريتري والتي بدأت بعدها تظهر مشكلات الحدود وتتصاعد الحرب الخفية حتى اندلعت الحرب الطاحنة التي وصلت جوا حتى مطار اسمرة الذي قصف المدن الاثيوبية وقتل فيها وجرح المئات .ولو تتبعنا خط سير المعارك وطبيعة تحرك القوات الاثيوبية فسوف نلاحظ انها وسعت جبهة القتال لتبلغ ١٠٠٠ كيلو متر مربع ، ومدتها حتى المناطق التي تقع على البحر الاحمر (قرب جبل موسى على بعد ٧٥ كيلو مترا جنوب غرب ميناء عصب الاريتري على البحر الاحمر الامر الذي ينبيء بنية اليوبيا الاستجابة للضغوط الداخلية التي اتهمت الحكومة بالتفريط في موانيها البحرية وان هناك نية ان لم يكن لاحتلال ميناء عصب فعلى الاقل شل قدرته على العمل واغلاقه لمزيد من الضغط على اريتريا وليكون سلاحا في يد اثيوبيا وليس العكس ، كما ارادت اريتريا !

وربما لهذا ايضا اندهش البيان الاول الذي اصدرته الخارجية الاريترية من قول اليوبيا ان اريتريا اغلقت ميناءي عصب ومصوع في وجه البضائع الاثيوبية مؤكدة ان اثيوبيا هي التي توقفت عن استخدام الموانيء الاريترية ، ووجهت بضائعها نحو جيبوتي ، بل واوقفت شركة الطيران الاثيوبية ، رحلاتها لاريتريا ، وخفضت الاتصالات الهاتفية بينهما !

● حرب الفقراء

شرخ في حزام حصار « الاصولية » الامريكي !

ولكن بماذا تفيد او تضر هذه الحرب المنطقة ؟ وكيف تؤثر في اسودان المجاور وعلى حزام حصار الاصولية الذي صنعته واشنطن برئاسة اريتريا واثيوبيا للضغط على السودان وهدم نظام الحكم الاسلامي هناك ؟

لخص مسؤول دبلوماسي سوداني على مستوى رفيع مزايا وعيوب هذه الحرب بين اخوة الامس واعداء اليوم بقوله : تخيل نفسك في منزلك المليء بالتحف والاثار ، وهناك جاران يسعيان للاستيلاء عليه ، ثم فجاة نشب نزاع وعراك بينهما ، ويضيف : « بالتاكيد اذا انشغل الاعداء عنا سيكون ذلك مفيدا لنا ولكن ليس معنى عراكهما الا يؤثر ذلك على السودان » . فمن جهة قد يؤثر ذلك العراك والرصاص المتبادل على التحف التي في بيتنا ويعرضها للكسر والتلف فاللاجئون سيتدفقون على السودان بمشاكلهم الاقتصادية ومن جهة اخرى قد يتخذ نزاع الدولتين كذريعة لتدخل اجنبي في المنطقة ويعطي مشروعية لوجود اجنبي في مناطق قريبة من الحدود السودانية ؟

ايضا من المزايا التي قد تفيد السودان ان النزاع سيؤثر على نشاط المعارضة السودانية المسلحة الموجودة في المناطق الحدودية في اريتريا واثيوبيا ويؤدي لكمونها فترة ، ففي مثل هذه الحالات قد يكون من صالح الدولتين الا تسمحا للمعارضة بالعمل ضد السودان حتى لا تفتحا جبهة جديدة للحرب ضد اي منهما مع السودان .ايضا ـ ايا كانت نتائج الحرب ـ فهي قطعا ستؤثر في المستقبل اذ ينتظر ان تعيد الدولتان تفكيرهما من جديد في تحالفاتهما العسكرية بالمنطقة والابتعاد عن اي توتر عسكري يؤثر على امنهما وهو ما سيؤثر على الحزام الذي صنعته واشنطن وغذته بالسلاح والمعونات ليكون حصارا للسودان والذي يبدو ان اثيوبيا بدأت التملص منه بالفعل نسبيا في الايام الاخيرة بعد تحقيق مصالحة مع السودان (ملحوظة : عملاء اسرائيل وامريكا بدأوا الرحيل بسبب الحرب) ، وربما يفسر لنا هذا ايضا انه بعد صمت طويل من واشنطن وعزوف عن اصدار اي موقف بعد المصالحة بين اكبر (ترسين) في (عجلة) الحزام الامني المزعوم ، اصدرت واشنطن بيانا ادانت فيه القصف الاثيوبي لاريتريا ، اما السبب فواضح وهو ان اريتريا اكثر عمالة لواشنطن من اثيوبيا ، كما ان الامريكيين ينظرون لاسمرة على انها النموذج الاسرائيلي المثالي في المنطقة الافريقية وعصب حزامهم الامني ضد انتشار الحركة الاسلامية في افريقيا جنوبا وشرقا الحرب اذن بين اصدقاء الامس لها جذور اقتصادية ومصلحية (منطقة الحدود ـ حسب الاذاعة البريطانية ـ تحتوي على ثروات معدنية وذهب) وايضا سياسية في اطار ترتيبات توازن القوى في المنطقة ، ونتائجها لن تقتصر على الدولتين وانما ستمتد لدول مجاورة ، ولهذا كان موقف السودان ـ اكثر المتاثرين ـ عمليا ، ودعا وزير خارجية السودان لحل النزاع سلميا على اعتبار ان « هذه المشكلة ـ كما قال ـ اذا تفجرت ستؤثر على الاقليم كله » .

(عن الزميلة الشعب المصرية)

الانسحاب ممكن من المعاهدة النووية

البند العاشر من « المعاهدة » يلزم مصر بالانسحاب طالما هددت اسرائيل امنها القومي ..

عادل البهنساوي

ماذا لو اجرت اسرائيل تفجيرات نووية تهدد امننا ؟ السؤال اصبح ملحا بقوة بعد تفجيرات الهند وباكستان ، ومن المعروف ان اسرائيل رفضت التوقيع على معاهدة منع الانتشار النووي ، ووقعت مصر عليها مرتين ، مرة في اول الثمانينات ، ومرة في ١٩٩٥ عند تجديد المعاهدة ، والنتيجة ان المعاهدة كبلتنا ، وان اسرائيل ليست ملزمة امام العالم بالاعلان عن برنامجها النووي العسكري ، ولا العالم يواجهها باي شكل من اشكال المواجهة ، ولا يفرض عليها اي عقوبة ، وهذا بفضل الحماية الامريكية للكيان الصهيوني .

واسرائيل التي تمتلك ٥ مفاعلات نووية وتحصل على كل احتياجاتها النووية ، اما بالشراء واما بالمساعدات واما بالقرصنة لا يفتش [illegible] احد ، بينما مصر التي تملك مفاعلا [illegible] خبراء الوكالة الدولية سنويا بالتفتيش عليه ، و« يعدون » علينا وقود المفاعل . ليطمئنوا انه لم يزد ولم ينقص جراما واحدا .

السؤال الذي يدور الآن هو .. ما وضع مصر الان .. وما مدى قانونية انسحاب مصر من معاهدة الانتشار النووي ما دامت « اسرائيل » لا ترتدع .

المفاجأة جاءت ان هناك مبررا قانونيا يتيح لمصر عدم التقيد بهذه المعاهدة ، والمادة العاشرة من معاهدة منع الانتشار النووي تعطي الحق للدول الاعضاء في الانسحاب من هذه المعاهدة اذا ما رأت ان هناك خطرا يهدد امنها القومي .

اي ان لمصر الحق في الانسحاب من المعاهدة اذا وجدت ان اسرائيل تهدد امنها القومي عن طريق « الاسلحة النووية » . والسؤال الان

اليس وجود ٢٠٠ قنبلة ذرية تهديد ليس لامن مصر القومي فقط بل لامن جميع الدول العربية ؟

والخفاء اسرائيل قنابلها النووية في صحراء النقب ـ حسب تقرير لهيئة الطاقة الذرية المصرية ـ اليس تهديدا لامن مصر القومي ؟

اسرائيل تبني حاليا المفاعل الخامس وقدرته (١٥٠) ميجاوات بمساعدة الامريكان في منطقة « شيفتا » الواقعة بصحراء النقب والقريبة من الحدود مع مصر بمسافة « ٢٥ » كيلو فقط . اليس هذا تهديد لامن مصر القومي ؟!

والسبب الاخر

وهناك سبب اخر يجعلنا نقول ان مصر مطالبة بالانسحاب من هذه المعاهدة : المادة الرابعة تقول « يجب على الدول المتقدمة مساعدة الدول الاخرى في الحصول على التكنولوجيا النووية السلمية ذات الاستخدامات السلمية .

فهل طبقت امريكا هذ البند على مصر .. والجواب .. لا .. لا .. لا والدليل ؟!

- امريكا افشلت المناقصة الخاصة بتوريد مفاعلات نووية سلمية لتوليد الكهرباء عندما رسا العرض على المانيا عام ٨٤ .

- امريكا اوعزت الى البنك الدولي للانشاء والتعمير ان يلفق التقارير حول اوضاع الطاقة في مصر ، وينصح مصر بالابتعاد عن انشاء المحطات النووية ، والا سيتم الغاء تمويل مشروعات الكهرباء ومن هذه التقارير التقرير الذي سلم للدكتور علي لطفي في ٩ من ديسمبر عام ١٩٨٥ وسلمه مستروين نائب رئيس البنك الدولي ورد عليه الدكتور علي الصعيدي رئيس هيئة المحطات السابق بان هذا التقرير ليس في صالح مصر .

- امريكا اشترطت دخول شركة (بكتل) في الدراسة الخاصة بمفاعلات « الكاندو » الكندية مع مصر لتكون العين الساهرة لها التي تكتب التقارير عن المشروع الذي استمر عشر سنوات ، وصدر قرار مفاجيء بوزارة الكهرباء منذ ٥ اشهر في اواخر عام ٩٧ بالغاء المشروع رغم ما انفق عليه من عشرات الملايين . واتضح بعد ذلك ان العملية خطيرة جدا .. اتضح ان مفاعل « الكاندو » لا يحتاج في وقوده الى عمليات « تخصيب لليورانيوم » وهذا معناه الغاء الاتفاقية التي وقعتها مصر مع امريكا في اواخر السبعينات بشان عمليات التخصيب وهذا ليس في مصلحة امريكا ولا اسرائيل .

للاسباب السابقة ، وطبقا للمادة العاشرة .. والمادة الرابعة .. مصر مطالبة بالانسحاب من هذه المعاهدة والتصدي بقوة تجاه العدو المتربص بنا وبارضنا .. فما راي العلماء ؟ د . ممدوح عبد الغفار .. رئيس هيئة المواد النووية السابق والاستاذ بها حاليا .. يقول عن مدى قانونية التزام مصر بالمعاهدة النووية .. للاسف هذا السؤال يجب توجيهه الى السيد وزير الخارجية والى كل المسؤولين .. ما السياسة الموضوعة لمواجهة الخطر النووي الاسرائيلي .. هل عندنا ما يسمى بالمشروع النووي المصري .. نحن نبهنا كل الجهات المسؤولة بالكتابة والشفاهية عن خطورة وقف البرنامج النووي المصري رغم انه برنامج سلمي لا يتضمن اية اغراض عسكرية .. ومع ذلك لم يستمع الينا احد » .

اجاباتي مؤلمة ؟!

وعن المعاهدة يقول « د ممدوح المادة العاشرة تعطينا الحق في الانسحاب من هذه المعاهدة ما دامت اسرائيل تهددنا .. انا اجاباتي مؤلمة في هذا الموضوع ولا استطيع ان امسك لساني .. الا انني اقول هو اين مجلس الشعب ولا في مجلس الشورى يتكلموا في هذا الموضوع .. يا سادة اسرائيل في عام ٧٣ عبات من ١٠ الى ١٣ صاروخا نوويا على منصات الانطلاق لرصدتها القوات السوفيتية ، ثم قامت بتعبئتها في شرق اوروبا لرصدتها القوات الامريكية واتصل الروس بالامريكان لمنع استخدام السلاح النووي الاسرائيلي اي ان هناك خطورة قائمة .. فماذا الان لو هدد بنيامين نتنياهو بضرب

البقية ص11

بسم الله الرحمن الرحيم

لجنة الدفاع عن حق العودة للاجئين الفلسطينيين / الاردن	*The Committee for The Defence of The Right of Return for Palestine Refugees- Jordan .*

** نـداء **

الى الاهالي والجمعيات والروابط والدواوين وكافة التجمعات العائلية والاجتماعية للاجئين والنازحين الفلسطينيين / الاردن .

تتوجه اليكم لجنة الدفاع عن حق العودة للاجئين الفلسطينيين – الاردن ، باطيب تحياتها وتمنياتها, وتهيب بكم في ذكرى مرور خمسين عاماً على اغتصاب فلسطين ، ان تقفوا امام هذه الذكرى المأساة ، لا لتستعيدوا الذكريات الجميلة عن الوطن – على اهميتها فحسب ، بل لتستخلصوا الدروس ولتعيدوا ربط ابنائكم واحفادكم بالوطن المقدس والارض المباركة من خلال برنامج تتناولون فيه تاريخ (قريتكم .. بلدتكم .. مدينتكم ..مضاربكم) ، مساحتها, عدد سكانها ، ذكرى احتلالها من قبل العصابات الصهيونية وحلفاءها ، مقاومتها للاحتلال ،شهدائها ،الاعتداءات على الاماكن التاريخية والدينية وضعها الاقتصادي والاجتماعي ، ، ظروف اللجوء والوضع الراهن لابنائها .. والتأكيد على حقكم في العودة الى قراكم ومدنكم وبلداتكم وممتلكاتكم في الوطن العزيز فلسطين ورفض مؤامرات التوطين والتأهيل والتعويض ، وان لا شيء في الدنيا يعوض الوطن .

لقد اعطى عدونا الصهيوني هذه المناسبة اهمية خاصة واستثنائية من خلال الاحتفالات التي اقامها وسيقيم على مدار هذا العام ليزرع في نفوس ابنائه وحلفائه انتماءاً زائفاً وليكرس وجوده وكيانه على ارض وطننا كحقيقة واقعة امام الرأي العام العالمي .

ونحن اصحاب الوطن الشرعيين بحكم الحق الطبيعي والعقيدة والشرعية التاريخية على مدار الألف السنين .. معنيون بالتحرك لمواجهة كافة الاضاليل والمزاعم التي يسوقونها .. معنيون بان نحفر في عقول وقلوب ابنائنا واحفادنا حقائق الوطن وان صراعنا مع هذا العدو كان ولا يزال وسيظل صراع وجود وليس صراع حدود .

عمان في ١٩٩٨/٦/١٤ — لجنة الدفاع عن حق العودة للاجئين الفلسطينيين/الاردن

تيسير خالد « الديمقراطية » لن تشارك في المجلس الوزاري وتطالب بوقف المفاوضات

صرح تيسير خالد عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ، عضو المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين ان وفداً من الجبهة سوف يلتقي الاخ الرئيس ابو عمار مع القوى السياسية ، وان الجبهة لا تعتزم المشاركة في المجلس الوزاري القادم وستطالب بوقف المفاوضات مع حكومة اسرائيل والتوقف عن الرهان العقيم على ما يسمى بمبادرة الادارة الامريكية حول اعادة الانتشار في بعض مناطق الضفة الغربية ، والانتقال الى حوار وطني يضم الجميع لاستكشاف افاق اللقاء على استراتيجية وطنية تستند بالاساس الى اعلان يصدر عن المجلس المركزي لمنظمة التحرير الفلسطينية بسط سيادة دولة فلسطين على جميع الاراضي الفلسطينية المحتلة بعدوان ١٩٦٧ تنفيذاً لاعلان الاستقلال الصادر عن المجلس الوطني الفلسطيني والقرارات الشرعية الدولية بما فيها القرار ١٨١ ، الذي يؤكد حق الشعب الفلسطيني في دولة مستقلة تمارس سيادتها الكاملة على اراضيها بزوال الاحتلال وانسحاب القوات الاسرائيلية الى حدود الرابع من حزيران ١٩٦٧ .

واكد تيسير خالد ان وفد الجبهة سوف يؤكد موقفه في هذه المشاروات التي يجريها الاخ الرئيس ياسر عرفات على ضرورة واهمية محاسبة جميع الوزراء المسؤولين عن الفساد المالي والاداري واستعادة الاموال العامة التي استحوذوا عليها بطرق ملتوية وغير مشروعة عن طريق استغلال المنصب العام حتى لا تتكرر الممارسات غير المسؤولة ، والتي اصبحت مادة حديث وانين وشكوى المواطنين ، كما سيؤكد على ضرورة واهمية الفصل بين السلطات واحترام استقلال القضاء ووضع الاجهزة تحت رقابة وسلطة القانون حتى لا تتكرر او تتواصل التجاوزات على الحريات العامة والاساسية وحقوق المواطن بما في ذلك حقه المشروع في مقاومة الاحتلال والنشاطات الاستيطانية التي يحميها جيش الاحتلال وميليشيات المستوطنين الفاشية ، هذا لصالح تطوير البنية التحتية في الصناعة والزراعة والصحة والاسكان والمواصلات والتعليم وتمكين المواطن في الريف من الصمود في ارضه باعلان المناطق المهددة بالاستيطان مناطق تطوير من الدرجة الاولى وبكل ما يترتب على ذلك من تخصيص الاعتمادات الضرورية .

مواجهة قومية

يكتبها خليل . م . السعد

إن صراعنا مع الحركة اليهودية ضد وطننا ، ومصير شعبنا لم يكن وليد عام او عشرات من الاعوام .. بل هو صراع تاريخي تمتد جذوره عبر الاف السنين ، ويعود الى الوقت الذي برزت فيه النزعة اليهودية العدوانية ، بادعاء ملكية ارضنا استنادا الى وعد مزعوم من (يهوه) اله اليهود الخاص .. وتبلور في هذا العصر بصدور وعد (بلفور) البريطاني الجائر عام ١٩١٧ والذي تعهد بتسهيل اقامة الوطن القومي لليهود في فلسطين .. وتجسد في لجوء قوى الاستعمار الى استصدار قرار جائر من الامم المتحدة عام ١٩٤٧ بتقسيم فلسطين .. بين شعبنا ، صاحب الحق الشرعي الذي تفاعل مع ارضها عبر الاف السنين وبين جماعات يهودية متشردة ..

ولم يكن من غريب الصدفة .. ولا من باب العبث ، ان يتزامن توقيع اتفاقية (سايكس بيكو) عام (١٩١٦) مع اصدار وعد بلفور (١٩١٧) ، فلقد كانت المعاهدة التي قطعت اوصال امتنا ، وقسمت وطننا لارى كيانات هزيلة ، تمهيدا لتطبيق هذا الوعد بعد عزل فلسطين عن محيطها القومي ، ومن ثم الاستفراد بشعبها والاستقواء عليه ، وقد كان السكوت عن نتائج (سايكس بيكو) ، والعمل على تكريسها ، ايذانا بالسكوت العاجز على قرار التقسيم ، والتراجع المستمر امام تمدد السرطان اليهودي ، وليس جديدا ان نقول ، ان حالة التشرذم التي سادت امتنا ، والتي وصلت الى حد التمسك بتكريس الذات الكيانية بديلا عن الذات القومية ، قد اورثت كيانات امتنا عجزا متواصلا في حل معضلاتها الداخلية ، وفي مواجهة التحديات الخارجية التي تستهدف اخضاعها لمزيد من التشرذم والتراجع ..

ان انتصارنا .. وانتصار ارادتنا ، لا يكون الا باستعادة حيوية الامة وعنفوانها ، والانتقال بها من مواقع الضعف والتراجع الى مواقع التفوق والقوة التي تستحقها ، بحيث تتبوأ مركزها اللائق بها تحت الشمس .. وتستعيد قدرتها على الاسهام في اغناء الحضارة الانسانية ، كما فعلت عبر تاريخها الطويل .. ان ذلك هو الحل العملي الوحيد امامنا لاقامة جدار الصد والرفض امام اطماع اليهود .. ومشروعهم باقامة (اسرائيل الكبرى) ولا خيار لنا غير ذلك ..

في تونس : المواعـــدة يضرب عـــن الطعـــام

اعلن محمد مواعدة رئيس حركة الديمقراطيين الاشتراكيين في تونس اضرابا مفتوحاً عن الطعام احتجاجاً على الاقامة شبه الجبرية المفروضة عليه وعلى القرار القضائي الخاص بمنعه من التنقل خارج اقليم تونس فونا الكبرى (ولايات تونس ـ اريان ـ بن عروس) .

واشار في رسالته الموجهة الى وسائل الاعلام العربية والاجنبية انه وجهت له امام عميد قضاة التحقيق في المحكمة الابتدائية بتونس مجموعة اتهامات خطيرة حول احداث الفوضى بالبلاد واغتيال شخصيات سياسية والتامر على امن تونس الداخلي ونفى المواعدة ما جاء في هذه الاتهامات المزورة مشيرا الى ان تقديمه للمحاكمة ونسج هذه التهم جاءت على خلفية رسالته الموجهة الى الرئيس زين العابدين باسم حركة الديمقراطيين الاشتراكيين في ١٩٩٥/١/٢١ حول التدهور الخطير الذي شهدته الحياة السياسية في تونس اثر الانتخابات البلدية وعمليات التزوير والتدليس رغم تعهدات السلطة باحترام القوانين واثر الزيارة التي قام بها الى عدة بلدان اوروبية بدعوة من عدد من المؤسسات الرسمية والشعبية المعنية بالدفاع عن الحريات العامة وحقوق الانسان وكان الهدف من هذه الزيارات البحث في كيفية تطوير الظروف الملائمة لانجاح اتفاق الشراكة المبرم بين الحكومة التونسية والاتحاد الاوروبي .

ثمة الانسحاب ممكن

مصر بالسلاح النووي اين الرد الكافي لهذا التهديد ؟

اما د . حافظ رمضان حجي « رئيس هيئة المحطات النووية السابق فيقول « ان من حق الدول الاعضاء اذا ما رات احداها تهديدا لامنها القومي .. ان تنسحب من المعاهدة وتتراجع عنها !! وتجمن الامن القومي عندنا في خطر شديد بسبب اسرائيل .. هذه نقطة .

اللبن المسكوب

اما النقطة الثانية فهي كما يشير د .حافظ حجي ـ الى ان المادة الرابعة من المعاهدة تلزم الدول المتقدمة في هذا المجال ان تساعد الدول الاخرى في الحصول على التكنولوجيا النووية السلمية .. ولكن للاسف الشديد لم يحدث ، وكان من المفروض عندما قمنا بالتوقيع على تجديد المعاهدة ان نطالب بالمساعدات السلمية في هذا الشان وان ندعم برنامج « الكاندو » الكندي .

ولكن يجب الا نبكي على اللبن المسكوب وان نبدا في العمل من الان ونجدد العزم .

وعن اسرائيل وتجاربها النووية قال د . حافظ ان اسرائيل كان لديها تعاون وثيق مع جنوب افريقيا في المجال النووي .. كانت تقوم بعمل تفجيرات نووية .. وعندما عاد الحكم الوطني الى جنوب افريقيا .. انسحبت من التعاون مع اسرائيل عندما وقعت على اتفاقية منع الانتشار النووي بعد ذلك وجدت اسرائيل نفسها تتجه الى الهند للتعاون في المجال النووي والصواريخ .. كل ما اريد ان اقوله الان ان مصر يجب ان تتحرك للعمل في الاطار السلمي للمشروع ، وان تدعم الدول العربية وتقف مع باكستان « الدولة الاسلامية » !؟

المعاهدة فقدت مصداقيتها

اما الدكتور عزت عبد العزيز الخبير النووي ورئيس هيئة الطاقة الذرية الاسبق فيقول « المعاهدة الان فقدت مصداقيتها لانها اصبحت حكرا على دول معينة . والدليل ان الدول قامت ولم تقعد عندما قامت دولة اسلامية بتفجير نووي . ولذا فان المعاهدة اصبحت غير ذات موضوع لانها جعلت الدول الضعيفة مسجونة داخلها .

ويقول د . عزت عبد العزيز « لا يوجد توازن قوى بيننا وبين العدو .. والنتيجة الصلف والتهديد والاعتقالات والعزيب والاستيلاء على الارض .. كل هذا جاء نتيجة تفوق اسرائيل ومنذ سنين طويلة نبهنا جميع المسؤولين الى خطورة الاعداد للبرنامج النووي الاسرائيلي والاتفاقية الفرنسية التي كانت اولى ثمارها بناء مفاعل ديمونة .. ولكن لم يسال احد .

الحل باتجاهين

والحل الان من وجهة نظري التحرك في اتجاهين : استراتيجي وسياسي .. الاول هو ان تقوم وتنسق جميع الهيئات النووية في مصر مع بعضها البعض لتبني قاعدة نووية سلمية ، واكرر سلمية .. وعلى الاقل تكمل دائرة الوقود النووي وننفذ برنامج اقامة محطة نووية لتوليد الكهرباء .. لا بد ان يكون هناك قرار شجاع » . اما الخطة الثانية فعلى الدول العربية ان تعلن سلاح المقاطعة .

الأهالي

رئيس التحرير المسؤول: سالم النحاس — مدير التحرير: عليان عليان